

السرقفة العلمفة والمساءلفة الجنائفة المأأربة علفها

بأأ مأأم من

الدأأأر أأال أأمأ زفد الكفلالف

كلفة الشرفة - أأمعة النأأأ الوطنفة - نابلس -
فلسطفن

2016م - 1438هـ

الملأص

البأأ: د. أأال أأمأ زفد الكفلالف.

كلفة الشرفة - أأمعة النأأأ - فلسطفن-

هأ الأأ الذي فأم علوان " السرقفة العلمفة والمساءلفة الجنائفة المأأربة علفها " أأ فف أألأة مأأأ ومأممة وأأمة أأمأأ أهم النأأأ والأأصفاأ، أأال من ألالها البأأ مأفوم الإأأأ العلمف واعأاره من المنافع المأأوممة بمال الأف فأب أن أأان ولا فأوز الأأف علفها ، وعرف السرقفة العلمفة وبفن صورها وأأرارها على الأأم العلمف. و ضرورة الأأام البأأأن بالأمانة العلمفة ونزاهة النقل وعزو المأممواأ إلى أصحابها، وأن الأأفف فشكل مأصأ قوة للبأأ، فهو فعاكس سعة اطلاأ البأأ على آراء الآخرفن ومعارفهم، كأ ببن أأبفة المسؤالفة الجنائفة المأأربة على السرقفة العلمفة فف الفقه الاسلامف والقانون ونظام بعض الأأمعاأ وقارن ببفها، أأ رأأ فف ذلك إفقاأ العقوبة الأأزفرفة على المأأف والمأأأة فف الأبس والغرامة المالفة، ومن أهم النأأأ الأف ألس ففها البأأ وأود الأأاف

البين في عقوبة السرقة العلمية بين القوانين، وعدم وجود انظمة واضحة في بعض الجامعات فيما يتعلق بحماية الحقوق الفكرية للباحثين .

الكلمات الدالة: السرقة العلمية، الإنتاج العلمي، المسؤولية الجنائية.

Abstract

The research undertaken which is titled "Plagiarism and the Criminal Responsibility that follows " is divided into three sections, an introduction and a conclusion which embodied the most important findings and recommendations through which the researcher discussed the concept of scientific product being considered one of the financial advantages based on money that should be saved and protected. Furthermore, this research defined plagiarism and demonstrated its images and harms on scientific advancement. This research pointed out the necessity of the researcher's complying with scientific honesty and impartiality of quoting and attributing others' opinions to their sources. Add to that, the research indicated that documentation is a source of augmentation since it reflects the researcher's wide and diversified knowledge of others' opinions and knowledge. In addition, it showed the nature of the criminal responsibility that results due to plagiarism in Islamic Fiqh and law and the system of some universities differentiating between them. Then, it enforced the law of punishment on the aggressor being manifested in imprisonment and fine. The most important findings include a crystal-clear disagreement between the punishment of plagiarism among laws and the lack of clear rules in some universities concerning the reservation of the researchers' intellectual rights.

Key words: Plagiarism, Scientific product, Criminal responsibility.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

يعدّ البحث العلمي من الوسائل المهمة التي تسهم في التقدم الحضاري والرفقي الإنساني للأمم، لهذا يجب أن يتسم بالجدية والصدق والأمانة والمسؤولية، للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة، التي تسهم في بناء تقدم الدول في مجالاتها كافة؛ الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والصحية..

وكثر في الآونة الأخيرة حدوث مخالفات وانتهاكات في مجال البحث العلمي تمثلت في عدم النزاهة والأمانة في النقل وعزو الأفكار إلى أصحابها، وساعد في ذلك التقدم التكنولوجي الكبير في وسائل التواصل الحديثة وحوسبة البرامج والمعلومات، فسهل الوصول إلى المعلومات المختلفة ببسر وسهولة، مع ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى بعض الباحثين، وهذا يستدعي تفعيل المنظومة القيمية والأخلاقية حماية لهم من الانحراف في السلوك والتعدي على جهود الآخرين في إنتاجهم العلمي، وترسيخ مبدأ المسؤولية عند الاعتداء على حقوق الآخرين زجراً للمعتدي.

لذلك اهتمت معظم دول العالم بهذه المسألة وشرعت القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية والإنتاج العلمي، وفي هذا السياق جاء هذا البحث لتسليط الضوء على مدى المسؤولية التي يتحملها المعتدي عند تعديه على أفكار الآخرين وإنتاجهم الذهني.

أهداف الدراسة وأهميتها: - تهدف الدراسة إلى بيان أهمية القيمة الفكرية والعلمية عند الناس، وأنها من المنافع المقومة بمال، وأن التعدي على هذا الإنتاج يأخذ حكم التعدي على الأموال العينية.

- كما تهدف الدراسة إلى بيان المسؤولية الجنائية المترتبة على سارق الإنتاج العلمي، والتي قد تصل إلى حد السجن أو الغرامة المالية أو القطع على رأي البعض.

- كما تهدف الدراسة إلى بيان أهمية الوازع الديني والأخلاقي في ضبط مسلكيات الباحث ومدى تأثيرها في ردعه من التعدي على حقوق الآخرين.

أما أهمية الدراسة: فتنبع من الحاجة إلى تسليط الضوء على مشكلة أكاديمية علمية أخذت تنتشر بين الباحثين وترحف بين الجامعات مما يؤثر على مصداقية البحث والإنتاج العلمي في العالم العربي والإسلامي وبالتالي على التطور والتقدم الحضاري الحقيقي في هذه البلدان.

منهجية البحث: - استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي المقارن، حيث قام بتتبع مسائل البحث ومادته العلمية وتحليلها ومقارنتها للوصول إلى الرأي الراجح بين المذاهب.

- اكتفى الباحث بتسليط الضوء على المسؤولية الجنائية للسرقة العلمية.

- بيان رأي القانون الفلسطيني والأردني والمصري في المسألة، حيث بين الباحث رأي القانون البريطاني المطبق في فلسطين منذ أيام الإنتداب إلى الآن، المتعلق بالتعدي على حق التأليف، واعتماد الباحث

على رأي القانون الأردني والمصري مبعثه العلاقة التاريخية والارتباط القانوني الوثيق بين الأردن والضفة الغربية من فلسطين من جهة وبين مصر وقطاع غزة من جهة ثانية.

مشكلة البحث: تكمن في اختلاف العلماء في تحديد مفهوم مالية الأشياء، وإطلاقها على المنافع ومنها الإنتاج العلمي، والتعدي عليه بالانتحال وعدم نسبته لصاحبه يعد سرقة، يترتب عليه عقوبة في الشرع الإسلامي والقوانين الوضعية وأنظمة الجامعات على اختلاف بينها.

الجهود السابقة: اطلع الباحث على عدة دراسات سابقة لها علاقة بموضوع البحث منها:

1- حق الابتكار في الفقه الإسلامي للدكتور محمد فتحي الدريني، وهو بحث تناول فيه المؤلف أهمية اعتبار الإنتاج العلمي من الحقوق التي لا يجوز التعدي عليها، وقد خلا البحث من بيان المسؤولية الجنائية.

2- السرقات الفكرية وأثرها على المجتمع للأستاذ محمد جاد الزغبى، وهي مقالة تحدث فيها الكاتب عن أهمية تحلي الباحث بالأخلاق.

3- دليل أخلاقيات البحث العلمي للدكتور ممدوح صوفان - جامعة دمياط، وهي نشرة تحتوي على مفاهيم عامة في مجال البحث العلمي والأخلاقي التي يجب أن يتحلى بها الباحث.

4- السرقات العلمية ظاهرة العصر للأستاذ عصام تليمي، وهي مقالة تحدث فيها الكاتب عن أسباب السرقة العلمية وحكمها.

5- السرقة العلمية والأدبية في ضوء الشريعة الإسلامية للأستاذ أسعد الأطرش وهي مقال كتبه الكاتب في جريدة الأسبوع الأدبي.

6- السرقات العلمية في ضوء الفقه والقانون للدكتور عادل عامر، وهي مقالة صغيرة منشورة للباحث على موقع قصة الإسلام، تحدث فيها الباحث عن حكم السرقة العلمية بشكل بسيط.

7- محاضرة بعنوان: أخلاقيات البحث العلمي للدكتور أحمد رفعت، وهي محاضرة بجامعة طيبة في السعودية، بين فيها أهمية أخلاق الباحث.

8- الحماية القانونية لحق المؤلف في فلسطين، لزينب السلفيتي، رسالة ماجستير في جامعة النجاح الوطنية، كلية القانون، بإشراف د. أمجد حسان، وتناولت الطالبة في بحثها دراسة قانون الإنتداب البريطاني المتعلق بحق المؤلف وتحليله، والمطبق في فلسطين إلى الآن.

ما سبق ذكره من الجهود العلمية لم تكن شاملة ومعقدة ومقارنة بين الفقه والقانون الوضعي وما هو مطبق في أنظمة الجامعات. فامتازت هذه الدراسة عن غيرها بشموليتها لأحكام المسألة من حيث التأصيل والمقارنة بين الفقه الإسلامي والواقع القانوني المطبق خاصة في أنظمة الجامعات فكان بهذا إضافة نوعية لجهود الباحثين في هذه المسألة.

خطة البحث: جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الإنتاج العلمي والسرقة العلمية.

المبحث الثاني: الأمانة العلمية ضرورة لحفظ حق الغير وحرمة التعدي عليه.

المبحث الثالث: المسؤولية الجنائية المترتبة على السرقة العلمية في الفقه والقانون.

وختاماً: فهذا جهد العبد الفقير، كتبه راجياً منه نفع أبناء الأمة، وأن يكون عملاً متقبلاً وصدقة تجري في صحيفة أعماله يوم الحساب. والحمد لله رب العالمين.

الباحث

المبحث الأول

مفهوم الإنتاج العلمي والسرقة العلمية

المطلب الأول: مفهوم الإنتاج العلمي:

تعددت تعريفات الإنتاج العلمي لدى العلماء والباحثين نظراً لتعدد نظرتهم إلى تحديد ماهية الإنتاج العلمي فمنهم من رأى أنها الأعمال المنشورة من بحوث ومقالات وكتب والتي تسهم في نمو المعرفة وتقدم العلم وإصلاح المجتمع⁽¹⁾. وعرفها بعضهم بأنها مجمل المنشورات العلمية التي ينشرها الباحث أو العالم سواء تمثلت في بحوث ودراسات علمية نظرية أو تطبيقية وفي كتب متخصصة على صورة مقالات عامة أو تخصصية وبراءات الاختراع⁽²⁾. وهذا التعريف أشمل من سابقه لإضافته للأعمال التطبيقية وبراءات الاختراع. ورأى آخرون أنها: الصورة الفكرية التي تفتقت عنها الملكة الراسخة في نفس العالم أو الأديب ونحوه، مما يكون قد أبدعه هو ولم يسبقه إليه أحد⁽³⁾. وهذا التعريف يشمل كل ما أبدعه الإنسان من فكر وأدب وفن مهما كان نوعه.

صور الإنتاج العلمي:

من التعريفات السابقة للإنتاج العلمي نرى أن له صوراً وأنواعاً مختلفة، فهو يشمل الحقوق الأدبية كحق المؤلف في إنتاجه العلمي من الكتب والأبحاث والمقالات، والحقوق الفنية من الرسومات والأشكال المختلفة، والحقوق الصناعية كحق المخترع فيما أبدعه من آلات واختراعات، والحقوق التجارية وما يتبعها من الأسماء والعلامات والماركات.

الإنتاج العلمي بما يحمل من فوائد يعتبر من قبيل المنافع المعتمدة شرعاً:

تنشأ المنافع عن الأموال العينية كالعقارات والمنقولات أو عن الإنتاج الفكري، والفرق بينهما أن منافع الأعيان من العقارات كالأراضي والدور، والمنقولات كالسيارات والأثاث، مصدرها ذات الأعيان، ومنافع الإنتاج الفكري مصدرها الإنسان العاقل المفكر، فهما يشتركان في كونهما منافع عرضية مع اختلافهما في المصدر والمنشأ.

وكما يتم الاستبداد والاستحواذ والاختصاص بالمال العيني المادي بجوزه بشكل مباشر، يتم الاستحواذ والاختصاص بالمال المعنوي (كالإنتاج العلمي، وحقوق الابتكار) عن طريق تسجيله باسم صاحبه لدى الجهات المختصة ليثبت له حق الحماية القضائية⁽⁴⁾.

والأدلة على اعتبار الإنتاج العلمي من المنافع ما يلي:

1- قوله تعالى: "عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَم" ⁽⁵⁾.

وجه الدلالة: تعليم الإنسان وتفهمه إنما يكون بخلق القوة الفكرية فيه، التي منها ينبعث الإبداع والاختراع. قال الزمخشري في كشافه: "عَلَّمَ عبادَه ما لم يعلموا ونقلهم من ظلمة الجهل إلى نور العلم، ونبه على فضل علم الكتابة، لما فيه من المنافع العظيمة التي لا يحيط بها إلا هو.... ولولا هي لما استقامت أمور الدين والدنيا، ولو لم يكن على دقيق حكمة الله ولطيف تدبيره دليل إلا أمر القلم والخط، لكفى به⁽⁶⁾. وقال الإمام ابن القيم في (مفتاح دار السعادة) في مباحث عجائب الإنسان وما في خلقه من الحكم... ثالثاً: التعليم بالقلم الذي هو من أعظم نعمه على عباده إذ به تخذ العلوم، وتثبت الحقوق، وتعلم الوصايا، وتحفظ الشهادات، ويضبط حساب المعاملات الواقعة بين الناس، وبه تقيد أخبار الماضين للباقيين اللاحقين، ولولا الكتابة لانقطعت أخبار بعض الأزمنة عن بعض، ودرست السنن، وتخبطت الأحكام ولم يعرف الخلف مذاهب السلف.... فجعل لهم الكتاب وعاءً حافظاً للعلم من الضياع، كالأوعية التي تحفظ الأمتعة من الذهاب والبطلان⁽⁷⁾.

ولا يوجد بيان أبرع ولا دليل أقطع على فضل القراءة والكتابة والعلم بأنواعه جميعها، من افتتاح الله كتابه وابتدائه الوحي بهذه الآيات الباهرات⁽⁸⁾. ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: "الرَّحْمَنُ، عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ" ⁽⁹⁾.

2- قوله - صلى الله عليه وسلم -: "اللهم إني أسألك علماً نافعاً" ⁽¹⁰⁾. وقوله - صلى الله عليه وسلم -: "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" ⁽¹¹⁾.

والانتفاع بالعلم إنما يكون بالتأليف والتعليم والكتابة، والتأليف أقوى لطول بقائه على مر الزمان⁽¹²⁾. قال المنذري: ونسخ العلم النافع له أجره، وأجر من قرأه أو كتبه أو عمل به، ما بقي خطه، وناسخ ما فيه إثم، عليه وزره ووزر ما عمل به، ما بقي خطه⁽¹³⁾.

مالية الإنتاج العلمي:

الإنتاج العلمي بما هو من قبيل المنافع المعبرة هل يعد من الأموال حتى يصدق عليه معنى السرقة؟ للإجابة عن ذلك لا بد من بيان معنى المال.

فهو في اللغة: ما ملكته من كل شيء، والجمع أموال، وهو في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان⁽¹⁴⁾.

وفي الإصلاح: انقسم الفقهاء في معنى مالية الأشياء إلى قولين:

الأول: إن المقصود بالمال أعيان الأشياء وماديتها، وهذا قول الحنفية، قال ابن عابدين: "المراد بالمال ما يميل إليه الطبع ويمكن أدخاره لوقت الحاجة" (15).

ويفهم من التعريف: أن المال يجب أن يتوفر فيه: عنصر التمول: ويعني التنافس فيه وبذل العوض للحصول عليه، لقوله: "ما يميل إليه الطبع". وعنصر المادية والعينية ليتأتى إحرازه وحيازته. وعلى هذا: لا تعتبر منافع الأعيان مالا في مصطلحهم، لانعدام عنصر المادية فيها (16). قال صاحب الدرر: "وكذلك المنافع ليست بمال فلا يمكن أدخارها، إذ لا ادخار بدون بقاء، وإن عُدَّت المنفعة في عقد الإجارة متقومة لضرورة الحاجة" (17).

الثاني: المقصود بالمال كل ما له قيمة في نظر الشرع سواء كان من الأعيان المادية أم المنافع، وذهب إلى هذا القول جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة (18).

قال القرافي: الملك حكم شرعي مقدر في العين أو المنفعة يقتضي تمكن من يضاف إليه من انتفاعه بالمملوك والعوض عنه من حيث هو كذلك (19).

وقال الزركشي في القواعد: "المال ما كان منتقياً به.... وهو إما أعيان أو منافع" (20). وقال صاحب المغني: المال هو ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة (21).

فالمنافع هي مناط مالية الأشياء عند جمهور الفقهاء، والأشياء لا يعتبر لها قيمة دون أن تكون قابلة للانتفاع.

وبهذا المعنى يثبت مالية الإنتاج العلمي في مفهوم جمهور الفقهاء للمال كونه منتقياً به ومتقوماً في ذاته كالأعيان وببذل المال لأجل الحصول عليه. ويجري عليه أحكام الملك والإرث، كما يتقرر مسؤولية التعدي عليه بلا إذن صاحبه لأكله أموال الناس بالباطل.

إن الاعتداد بمالية الإنتاج العلمي وما يترتب على ذلك من حق للعالم المبتكر له يفضي إلى تشجيع الابتكار والإنتاج العلمي مما يسهم في بناء الدولة في مجالاتها كافة وتشبيد حضارتها العلمية، وهذا مآل مقصود ومطلوب شرعاً (22).

المطلب الثاني: مفهوم السرقة العلمية:

أولاً: مفهوم السرقة في اللغة والاصطلاح:

- **في اللغة:** أخذ الشيء خفية، تقول: استرق السمع، أي: سمعه خفية (23)، ومنه قوله تعالى: "إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ" (24).

- **في الاصطلاح:** أخذ البالغ العاقل نصاباً محرزاً، أو قيمته نصاباً، ملكاً للغير، لا شبهة فيه، على وجه الخفية (25). وتحقيق هذا المعنى معتبر لإقامة الحد وشرط لوجوبه، كأن يكون السارق بالغاً عاقلاً مختاراً غير مضطر، وأن يكون المال المسروق بلغ النصاب وهو ربع دينار في قول جمهور أهل العلم (26)،

لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً " (27). وذهب الحنفية إلى أن نصاب القطع دينار أو عشرة دراهم (28)، واستدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : " لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم " (29). وأرى أن يصار إلى قول الحنفية تحوطاً في درء شبهة الخلاف.

كما يجب أن يكون المال المسروق محرراً لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة الجبل فإذا آواه المراح أو الجرين فالقطع فيما يبلغ ثمن المجن " (30)، وأن يكون المال مملوكاً للغير بلا شبهة، وأن يؤخذ على وجه الخفية، وأن يكون مالاً متقوماً محترماً في نظر الشرع فلا قطع في سرقة خمر أو خنزير (31).

ثانياً: مفهوم السرقة العلمية: ذكرت في معنى السرقة أنها: أخذ مال الغير خفية من حرز مثله، ويعبر عن السرقة العلمية بألفاظ مختلفة، كالسطو العلمي والغش الأكاديمي والانتحال الأدبي، وعرفها بعض العلماء المعاصرين بقوله: " أن يقوم الكاتب متعمداً باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات - ليست عامة - خاصة بشخص آخر، دون تعريف أو ذكر هذا الشخص، ناسبا هذه الكلمات أو المعلومات إلى نفسه، وهذا التعريف ينطبق على الكتابات المنشورة ورقياً أو إلكترونياً أو الخاصة بطلاب آخرين " (32).

وعرفها التربويون بأنها: استخدام متعمد لأي مصدر معلومات منشور أو غير منشور، دون اعتراف مناسب بحقوق التأليف، وعدم تطبيق طرق الاستشهاد أو الاقتباس المتعارف عليه في البحث العلمي، ويشمل ذلك ما يحتويه ذلك المصدر من أفكار أو جمل أو كلمات، حتى خرائط وجداول وأشكال (33).

وتعرف بأنها: اغتصاب الانتاج العقلي أيا كان نوعه، أدبياً أو علمياً، ونشره دون الإشارة للمصدر الأصلي (34).

ويمكن تعريفها في القانون بما جاء في المادة (6) رقم (1) من قانون حق الطبع والتأليف البريطاني المطبق في فلسطين منذ أيام الانتداب وفيه: يعد الشخص معتدياً على حق الطبع والتأليف المحفوظ في أي أثر، إذا فعل شيئاً حصر القانون حق القيام به من صاحب ذلك الحق، بدون رضا صاحبه.

فهي نقل غير قانوني للمادة العلمية من مصادرها الأصلية دون نسبتها لأصحابها.

ونرى بأن هذه التعريفات متفقة على عناصر مهمة منها: تعمد الانتحال، وعدم نسبة الإنتاج العقلي مهما كان نوعه أو لونه إلى صاحبه بحيث يوحي للآخرين بأنه من عمل المؤلف المنتحل، وفي هذا اعتداء على حق المؤلف الأصلي، وعدوان على إنتاجه العلمي.

ثالثاً: صور السرقة العلمية:

السرقات العلمية تنوعت وتعددت لتشمل مختلف مجالات الإبداع الفكري، سواء أكان ذلك إبداعاً علمياً أم أدبياً أم فنياً، ومن الصور التي أصبحت شائعة ومنتشرة في المحافل العلمية والأدبية ما يلي:

1- سرقة إنتاج علمي كامل من كتاب أو بحث، حيث يقوم المنتحل المتعدي بكتابة اسمه مكان اسم المؤلف الأصلي، وقد ينشر البحث بطبعة جديدة مختلفة في مكان أو بلد غير بلد المؤلف حتى لا يكتشف (35).

2- اقتباس فقرة أو عدة فقرات من كتاب أو بحث، دون عزوها إلى مصدرها الأصلي، والإشارة إليها بعلامات تنصيص، بحيث تبدو ظاهرياً كأنها من إنتاج الباحث المقتبس⁽³⁶⁾.

3- إعادة صياغة وترتيب وتركيب الجمل والألفاظ من قبل المؤلف المنتحل، دون الإشارة إلى صاحبها الأصلي، كاستبدال كلمة الغيم بالسحاب والكاتب بالباحث وهكذا، معتمداً على تغيير وتقليب العبارات والألفاظ والاستفادة من الفكرة الرئيسية دون عزو أو إحالة.

4- الانتحال بطريق الترجمة، كأن يقوم الباحث بترجمة إنتاج علمي لشخص ما من لغة إلى أخرى، ووضع اسمه عليه، دون الإشارة إلى صاحبه الحقيقي، وقد حصل كثير من الباحثين على درجات علمية مختلفة بترجمة رسائل علمية من دول مختلفة، وتقديمها في جامعاتهم على أنها من إنتاجهم⁽³⁷⁾.

5- أن يستأجر شخص غيره لكتابة بحث أو رسالة علمية، مقابل مال يدفعه له، على أن يضع اسمه على البحث أو الكتاب، وأصبحت هذه الصورة شائعة في الأوساط الأكاديمية بين بعض المدرسين والمكتبات والمراكز العلمية الذين يقومون ببيع أبحاث أو مشاريع تخرج للطلبة، مقابل مقدار من المال يدفع إليهم، ثم يقوم الطالب بتقديمه إلى مدرس المادة أو لجنة المناقشة⁽³⁸⁾.

6- نسخ البرامج الإلكترونية المحوسبة بأشكالها المتنوعة بلا إذن أصحابها، فهذه البرامج ملك محترم لا يجوز أخذ جزء منها إلا بالإنز أو الشراء، فهي حق مصون يجب حمايته ولا يجوز الاعتداء عليه⁽³⁹⁾.

7- نشر الإنتاج العلمي لأغراض تجارية مع نسبه للمؤلف دون علمه، أو التعاقد معه، مما يؤدي إلى ضياع حقه المالي.

رابعاً: أضرار السرقة العلمية وأخطارها:

1- تقضي على ملكة البحث العلمي النزيه، وينشأ بدلاً منها عقليات هشة وفارغة علمياً، لا تملك روح الإبداع والمنافسة، مما يؤثر سلباً على التطور العلمي والتقدم الحضاري الحقيقي.

2- تقتل موهبة الإبداع والتطور البحثي، لعدم احترام المعايير والقيم الأخلاقية للبحث العلمي.

3- وصول السارق بأفكار وجهد غيره إلى أعلى المراتب العلمية والمستويات الأكاديمية والاجتماعية بغير وجه حق.

4- السمعة السيئة للجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية، مما يعبر عن انحطاط فكري وثقافي وأخلاقي.

5- تسهم في زيادة الفساد السياسي والمالي وتغلغله بين أفراد المجتمع بحيث يستمرئ السرقة ويتعود عليها، فلا يبالي الناس من أين أخذوا أفكارهم، وما هو مصدر معلوماتهم.

6- تدخل السرقة العلمية والتعدي على حقوق الآخرين بما تمثله من قيمة مالية معتبرة في باب أكل أموال الناس بالباطل⁽⁴⁰⁾.

المبحث الثاني

الأمانة والتوثيق العلمي ضرورة لحفظ حق الغير وحرمة التعدي عليه

المطلب الأول: الأمانة العلمية من ركائز الأخلاق ومبادئه التي يجب الالتزام بها شرعاً وقانوناً في الانتاج العلمي:

يعد البحث العلمي ضرورة لتطور سبل الحياة وتقدم المجتمع وتحقيق التنمية وصولاً إلى النهضة الشاملة للأمة في كافة مجالاتها، لذلك تسابقت الدول وتنافست في دعمه وتخصيص الأموال اللازمة لذلك⁽⁴¹⁾.

ومن العوامل المؤثرة في قوة البحث وصلوحة أهلية الباحث وفهمه لقواعد البحث العلمي وأصوله ومبادئه، وقدرته على التخطيط وتنفيذ خطوات البحث ومراحله لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة بدقة. وهذا لا يستقيم دون استقامة الباحث وشعوره بأمانة المسؤولية، وتحليه بالأخلاق الفاضلة التي يجب أن يراعيها في بحثه، سواء كان ذلك من حيث أمانة النقل عند الاقتباس والاشارة إلى مصدر المعلومة، أو الموضوعية أو الصدق والدقة في تحري الحقيقة التي تسهم في حل مشكلة البحث بموضوعية⁽⁴²⁾.

والأخلاق: هي القيم والمبادئ التي يجب على الإنسان التحلي بها، وهي قسمان: عامة: يشترك فيها الناس جميعاً وتخص كل المهن، كالصدق والأمانة والإخلاص والوفاء، وخاصة: متعلقة بمهنة معينة وتخص فئة محددة، كأخلاقيات البحث العلمي، التي من أهمها الأمانة العلمية وتعني:

احترام الملكية الفكرية لدى الآخرين، ونسبتها إليهم دون غيرهم، وتوثيق مصدر المعلومات بكل دقة وأمانة⁽⁴³⁾.

وقد حث الإسلام على وجوب أداء الأمانات لأصحابها ورد كل شيء إلى أهله ومصدره وكثرت في ذلك النصوص ومنها:

- قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا"⁽⁴⁴⁾.

وجه الدلالة: الأمر بالأمانة المذكور في الآية الكريمة يشمل - على الصحيح - أداء ما هو حق لله عز وجل من صلاة وصيام وزكاة وحج وأعمال البر الأخرى، وما هو حق للمخلوق كأداء الحقوق المختلفة ومنها: نسبة الحق إلى أهله⁽⁴⁵⁾.

- وقوله - صلى الله عليه وسلم -: "إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق"⁽⁴⁶⁾.

وجه الدلالة: الأخلاق من أصول الدين وعماده، وأكمل الناس إيماناً أحسنهم خلقاً، وهي حكمة جامعة لكل معاني الخير، ومنها الأمانة التي يجب أن يتحلى بها الباحث، قال جعفر بن أبي طالب للنجاشي عندما سأله عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما جاء به: "أمرنا بصدق الحديث وأداء الأمانة وصللة الرحم وحسن الجوار والكف عن المحارم والدماء"⁽⁴⁷⁾.

واعتبر القانون إنتهاك الحقوق العلمية للآخرين جريمة أصبحت تتعدى حدود الدول مما استدعى العمل على وجود حماية دولية لها، فتم بموجب ذلك إنشاء اتفاقيات دولية من أهمها اتفاقية بيرن لعام 1886م، كما نص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (27/2). وفي فلسطين نص قانون حقوق المؤلف البريطاني المطبق فيها على ضرورة حماية حق المؤلف وشرع له عقوبات حماية له من التعدي، فقرر عقوبات أصلية كالحبس والغرامة المالية، وأخرى تكميلية كإتلاف النسخ المسروقة أو تسليمها لصاحب الحق - وسيأتي بيان ذلك في المبحث الثالث عند الحديث عن المسؤولية الجنائية المترتبة على السرقة العلمية في القانون -.

المطلب الثاني: التوثيق العلمي وأهميته:

الانتاج العلمي حصيلة جهود إنسانية متصلة الحلقات، ينظر الباحث فيه إلى جهود غيره، ويبني عليها أفكاره، ويفتح المجال لإضافات علمية أخرى لباحثين لاحقين، فيستفيد كل باحث من أفكار غيره وعباراته وجمله، سواء كان ذلك بالاقْتباس أو الإشارة، فتمتزج الآراء العلمية والمعرفية وتتفاعل وتتلاقح لتنتج أفضل ما يمكن للناس⁽⁴⁸⁾.

وعلى الباحث خلال ذلك التقيد والالتزام بأصول البحث العلمي، من الأمانة والدقة وعزو المعلومات والأفكار والتعبيرات إلى أصحابها بذكر مصادرها، وفي حال نقل المحاضرات والمقابلات الشخصية والشفوية، لا بد من استئذان أصحابها، حفاظاً على حقوقهم وملكياتهم الفكرية وعدم التعدي عليهم في ذلك⁽⁴⁹⁾، إذ الأمانة تقتضي أن لا ينسب الباحث لنفسه ما لغيره، وإنما عليه أن يظهر صاحب الرأي ويوثق كلامه من مصدره بكل دقة ونزاهة، حتى يكون البحث متسماً بالموضوعية قائماً على الصدق والأمانة بعيداً عن الغش والخداع والتضليل⁽⁵⁰⁾.

أهمية التوثيق العلمي: تظهر فيما يلي:

- بيان لمدى نزاهة الباحث، والتزامه بالموضوعية والدقة والصدق وأخلاقيات العلماء.
- تمييز لكلام الباحث عن غيره من الكتاب والعلماء والباحثين.
- دليل على قوة الباحث، لأنه يعكس ظهور شخصيته وسعة اطلاعه ومعرفته لآراء الآخرين وأفكارهم وعلومهم.
- يظهر مدى متابعة الباحث للحداثة والتطور والاطلاع على آخر المستجدات في المسائل المختلفة، بخاصة عندما تكون المراجع والدراسات حديثة⁽⁵¹⁾.

- يسهم في تقديم مجموعة من المصادر والمراجع والبحوث والدراسات التي يمكن الرجوع إليها في المسائل ذات الصلة بسهولة ويسر .

- يظهر مقدار الجهد المبذول من قبل الباحث، مما يزيد في الثقة بالمعلومات التي يقدمها الباحث ونتائج العملية والبحثية.

- كما أن توثيق الدراسات السابقة للبحث يفيد في معرفة التراكمات العلمية المختلفة للباحثين، ومقدار إضافاتهم وإضاءاتهم العلمية التي أبدعها وأنتجها كل واحد منهم ليتميز بها عن غيره، وهذا يعكس مقدار الأمانة العلمية التي يتحلى بها الباحث⁽⁵²⁾.

أسباب عدم توثيق المعلومات: هناك أسباب مختلفة ومتباينة لإحجام الباحث عن توثيق المعلومات أذكر منها ما يلي:

- قلة الوعي لدى بعض الباحثين بمفهوم السرقة العلمية ومجالها ومسارها وضوابطها، خاصة عند أولئك الذين لم يتعلموا أو يدرسوا أصول البحث العلمي وقواعده، ومنها: كيفية الاقتباس، وتوثيق المعلومات وعزوها إلى مصادرها.

- ضعف مهارات البحث العلمي، كتلك المتعلقة بصياغة العبارات والجمل والأفكار .

- ضعف الوازع الديني لدى بعض الباحثين، وعدم اكتراثهم بأهمية التحلي بأخلاق العلم والعلماء .

- تمكن الأمراض النفسية والقلبية من ذات الباحث، كالحسد والخيانة والخداع، مما يدفعه إلى عدم الاعتراف بفضل الآخرين، وتوثيق منجزاتهم ونتائجهم العلمية.

- استغلال ذوي النفوذ والقوة والمال لغيرهم من الباحثين والأساتذة لكتابة أبحاث لهم، تحت طائلة الإغراء والإغواء تارة، أو الإكراه والإرهاب تارة أخرى، فقد يقوم بعض الباحثين بالكتابة لغيره مقابل مقدار من المال يبذل إليه لشدة حاجته وفاقته.

- عدم كفاية الوقت الممنوح للطالب لإنجاز بحثه فيه، مع كثرة الأعمال والواجبات المطلوبة منه، مما يدفعه للتعدي على حقوق الآخرين ونقلها دون توثيق، للإسراع في إنهائه، وتسليمه في الوقت المحدد⁽⁵³⁾.

- استعجال الباحثين للترقيات والحصول على درجات علمية عليا لمنافسة زملائهم.

- منافسة الآخرين على كثرة المؤلفات والأبحاث وسرعة النشر للظهور والبروز عليهم.

- الرغبة الشديدة في الحصول على المال دون تحمل التبعة أو المسؤولية المالية تجاه المؤلف صاحب الحق في التأليف الذي يملك حق الطبع والإذن به.

- عدم معرفة العقوبات المترتبة على السرقة العلمية، والتعدي على الملكية الفكرية، أو ضعف العقوبة الرادعة لذلك⁽⁵⁴⁾.

المطلب الثالث: حرمة التعدي على حقوق الآخرين وانتحال آرائهم الفكرية:

الأصل في الشرع عصمة أموال الآخرين وأعراضهم وحقوقهم الفكرية، ويحرم التعدي عليها بغير حق، ومن الأدلة التي تظهر ذلك ما يلي:

أولاً: النصوص الشرعية من الكتاب والسنة النبوية:

1- قوله تعالى: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ" (55).

وجه الدلالة: الآية نص عام في النهي عن أكل أموال الناس بلا وجه حق، وبطريق يخالف شرع الله (56).

2- قوله - صلى الله عليه وسلم -: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه" (57).

وجه الدلالة: في الحديث دلالة على أن التعدي على حقوق الآخرين وأموالهم بلا إذن منهم، أكل باطل وغير مشروع.

3- عن أبي أمامة ان الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال: "من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة، فقال له رجل وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله؟ قال: وإن كان قضيبياً من أراك" (58).

وجه الدلالة: قال النووي معلقاً على الحديث: وفيه بيان غلظ تحريم حقوق المسلمين، وأنه لا فرق بين قليل الحق وكثيره، لقوله - صلى الله عليه وسلم -: "وإن كان قضيبياً من أراك" (59).

4- وعن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: كنا عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر - ثلاثاً - قلنا: بلى يا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قال: "الإشراك بالله وعقوق الوالدين وشهادة الزور - أو قول الزور - وكان متكئاً فجلس، فما زال يكررها، حتى قلنا: ليته سكت" (60).

وجه الدلالة: فيه دليل على بشاعة هذا الفعل وقبحه، قال النووي في شرح مسلم: وأما الزور فقال الثعلبي المفسر وأبو إسحاق وغيره: أصله تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته، حتى يخيل إلى من سمعه أو رآه أنه بخلاف ما هو به، فهو تمويه الباطل بما يوهم أنه حق (61).

يقول د. وجيه الشيمي معلقاً على تحريم قول الزور في الحديث: والسر في أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - شدد في تحريم قول الزور أن الزور هو الكذب، ومن يكذب يغير الحقائق.... والمفاسد المترتبة على قول الزور عظيمة ومنها: أكل أموال الناس بالباطل (62).

ولا شك أن نسبة الإنتاج العلمي لغير صاحبه كذب وتزييف للحق، فضلاً عما يترتب على ذلك من أكل أموال الغير بالباطل.

5- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "ومن غشنا فليس منا" (63).

وجه الدلالة: الغش مبناه الخديعة والاحتيال وإخفاء الحقيقة وتزيين الباطل، وهو سلوك منحرف فيه معصية لله ورسوله - صلى الله عليه وسلم -، بقلبه الحق إلى الباطل والصدق إلى كذب والخيانة إلى أمانة، وهذا المعنى ظاهر في الباحث عند تعديه على حق الغير في أفكاره، وإدعائه ملكيتها كذباً وزوراً وبهتاناً.

6- وعن أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال: "المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور" (64).

وجه الدلالة: في الحديث دلالة على مرض التعالي وإدعاء الإنسان ما ليس فيه، وما لا يملكه من علم أو صلاح أو مالٍ أو وجهة، قال النووي: معناه أن الذي يظهر أن عنده ما ليس عنده متكثرًا بذلك على الناس، ويتزين بالباطل، مذموم، قال الخطابي: وكالكاذب القائل بما لم يقل (65).

- **ومن أقوال العلماء في ذلك:**

قول سفيان الثوري: نسبة الفائدة إلى مفيدها، من الصدق في العلم وشكره، وإن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره (66).

وقال الإمام النووي: ومن النصيحة أن تضاف الفائدة التي تستغرب إلى قائلها، فمن فعل ذلك بورك له في علمه وحاله، ومن أوهم فيما يأخذه من كلام غيره أنه له، جدير أن لا ينتفع بعلمه، ولا يبارك له في حال، ولم يزل أهل العلم والفضل على إضافة الفوائد إلى قائلها، نسأل الله التوفيق لذلك دائماً (67).

ثانياً: المقاصد الشرعية في جلب المصالح ودرء المفساد (68):

أحكام الشريعة مبناها جلب المصالح ودرء المفساد في الدارين، فهي المقصد والغاية من تشريع الأحكام ومآلاتها، فكل ما أمر به الله سبحانه وتعالى لا بد أن يكون لمصلحة، إما خالصة أو راجحة، وكل ما نهى عنه فيه مفسدة خالصة أو راجحة.

فجلب المصالح هي الأمور التي تنفع الناس ويحتاجونها لإقامة حياتهم على أساس مستقيم، ودرء المفساد هي التي تضر بمصالح الناس مادياً ومعنوياً وتلحق بهم الأذى والمشقة، لذلك رد بعض العلماء أحكام الفقه كلها من المأمورات والمنهيات والمباحات إلى هذه القاعدة (69).

يقول ابن القيم في إعلامه: "فإن الشريعة مبناها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل" (70).

ومن ذلك يفهم بأن التعدي على حقوق الآخرين الفكرية وسرقة أعمالهم فيه مفسدة عظيمة، يلزم إنكارها، والمصلحة في محاربة هذه الآفة ظاهرة في حفظ الحقوق وإحياء الإبداع ونسبة الأعمال إلى أهلها، يجب عدم إهمالها. يقول العز: "ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفساد حصل له من

مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان من أن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قريانها، وإن لم يكن فيها نص أو إجماع أو قياس خاص، فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك⁽⁷¹⁾.

المبحث الثالث

المسؤولية الجنائية المترتبة على السرقة العلمية في الفقه والقانون

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الجنائية:

المسؤولية في اللغة: اسم مفعول من الفعل سأل، ومن معانيها: المحاسبة والمؤاخذة⁽⁷²⁾.

وفي الاصطلاح: إلزام الشخص بضمان الضرر الواقع على الغير، نتيجة تصرف قام به⁽⁷³⁾. وهذا يعني أن يتحمل الإنسان تبعه وعواقب فعله عند إخلاله بقانون أو نظام أو حكم معين، وهي نوعان:

1- مسؤولية مدنية: ويقصد بها تلك الالتزامات المالية التي يتحملها الشخص عند إخلاله بنظام التعاقد مع الآخرين، فهي متعلقة بمعاملات الأفراد ومبادلاتهم المالية من بيع وإجارة ورهن وشركة، ويطلق عليها في الفقه الإسلامي الضمان وتعويض المتلفات.

2- مسؤولية جنائية: وهي صلاحية الشخص لتحمل العقوبة جزاء ارتكابه الاعتداء على حياة الآخرين أو حقوقهم المالية. فغايتها حفظ حياة الناس وأعراضهم وأموالهم وحقوقهم من أي اعتداء⁽⁷⁴⁾. وهي المقصودة في هذا البحث.

وهناك المسؤولية التأديبية وتعني: تلك الإجراءات التأديبية التي تتخذها السلطة المختصة عند مخالفة الأنظمة الخاصة بها كالجامعات والشركات وغيرها⁽⁷⁵⁾.

المطلب الثاني: عقوبة سرقة الإنتاج العلمي في الفقه الإسلامي:

تعتبر سرقة الإنتاج العلمي من النوازل المعاصرة، التي لم يبحثها الفقهاء القدامى، وهي جريمة أخلاقية لا تقل في خطورتها عن جريمة سرقة الأموال العينية بالنظر إلى مآلاتها ونتائجها، فأصبحت سهلة

المنال في ظل شيوع أنظمة الحوسبة الحديثة والأجهزة الإلكترونية، التي ساعدت في الحصول على المعلومات بطريقة ميسرة، مما أدى إلى سرعة انتشارها في الأوساط الأكاديمية والعلمية.

والإسلام بمبادئه وأحكامه، يهدف إلى تطهير المجتمع من الفساد والريزية، والاعتداء على الحقوق بأشكاله وأنواعه المادية والمعنوية كافة، ورتب على ذلك عقوبات زاجرة ورداعة، ومن القواعد والمبادئ الكلية التي أسسها لذلك: وجوب حفظ المال وصيانتها من العبث والتعدي، وفي ضوء ما ذكرناه سابقاً من تأصيل لمعنى المالية في الإسلام، وأن الإنتاج العلمي ذو منفعة مالية معتبرة. فما المسؤولية الجنائية المترتبة على سرقة الإنتاج العلمي حال ثبوتها؟ وما عقوبة ذلك؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب بعض الباحثين من العلماء إلى وجوب تطبيق حد السرقة على الجاني السارق للإنتاج العلمي والحقوق الفكرية⁽⁷⁶⁾، واستدلوا بما يلي:

- قوله تعالى: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"⁽⁷⁷⁾.

وجه الدلالة: في الآية الكريمة بيان جزاء السارق ومصيره وهو القطع، وما دامت الحقوق الفكرية تعتبر من قبيل المنافع المقومة بمال، فإن التعدي عليها بلا وجه حق جريمة تستحق القطع، كسرقة الأموال العينية سواء بسواء.

- قوله - صلى الله عليه وسلم -: "لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده"⁽⁷⁸⁾.

وجه الدلالة: الحديث الشريف يدل على فظاعة هذه الجريمة مهما صغرت، ومهما كان شكلها ونوعها وصورتها، ومن ذلك التعدي على حق الغير في الإنتاج العلمي إذ لا فرق بين سرقة المتاع وسرقة الأفكار.

- مالية الإنتاج العلمي والاستعاضة عنه بالمال بطريق بيع المؤلفات والكتب والإنتاج الإبداعي والفكري، يؤكد اعتبار التعدي عليه سرقة بالمعنى الشرعي يستوجب إقامة الحد⁽⁷⁹⁾.

القول الثاني: ذهب أكثر العلماء المعاصرين إلى أن التعدي على الإنتاج العلمي وسرقته جريمة تستحق العقوبة، غير أنها لا تصل إلى حد القطع، وإنما بالتعزير⁽⁸⁰⁾ عليها بالحبس أو التعويض أو كليهما⁽⁸¹⁾.

ويمكن إجمال عمدتهم في ذلك فيما يلي:

- النظام العام والعرف السائد بين مختلف دول العالم يعد التعدي على الملكية الفكرية سرقة بالمعنى العرفي والقانوني⁽⁸²⁾. فملكية الإنتاج الذهني الذي أودعه صاحبه في كتاب متداول بين الناس بالبيع والشراء، يقتنى في البيوت والمكتبات، يعني أنه أصبح ذا قيمة مالية وتجارية ويقع على المعتدي عليه ما يقع على المعتدي على أنواع المال الأخرى من عقاب، على أن لا يصل إلى حد قطع اليد.

- الأصل إشاعة العلم بين الناس، وحرمة كتمانها أو أخذ الأجر على تعليمه - كما ذهب إلى هذا المتقدمون من العلماء - . ومع تعارف الناس على خلاف ذلك وإجازة المتأخرين أخذ الأجرة والاستعاضة عنه بمال، أصبح من المصالح المعتبرة التي يجب حفظها وصيانتها من التعدي والعدوان، وسد جميع الذرائع المفضية إلى تضييعها وإهدارها⁽⁸³⁾.

- اختلاف العلماء في مالية المنافع والأشياء المعنوية، يورث شبهة يسقط بها الحد للقاعدة: ادروا الحدود بالشبهات⁽⁸⁴⁾، مع التأكيد على شناعة هذا الفعل وحرمته وأنه يستوجب العقوبة.

القول الثالث: ذهب جماعة من العلماء إلى عدم اعتبار التأليف والإنتاج العلمي مالاً، فليس من حق المؤلف بيع إنتاجه وابتكاره العلمي، لأنه حق مجرد، وشرط المبيع أن يكون مالاً، والحق المحض المجرد ليس بمال، فلا يجوز أخذ العوض عنه، وأثم من فعل ذلك⁽⁸⁵⁾.

وحجتهم في ذلك ما يلي:

- شرط الاستعاضة عن العلم ونشره بمقابل يدخل في باب كتمان العلم المنهي عنه، فقد روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال: "من سئل عن علم يعلمه فكتمه، ألجمه يوم القيامة بلجام من نار"⁽⁸⁶⁾.

وجه الدلالة: في النص دلالة على وجوب بذل العلم للناس ونشره وعدم كتمانها، لئلا يستوجب عقاب الله عز وجل، والظاهر من النص أنه بلا مقابل.

- ولأن نشر العلم من البر والإحسان، وعبادة يقرب بها إلى الله تعالى، فقد كان العلماء يبذلونه تعليماً وتصنيفاً دون عوض أو أجر، بل حسبة لله عز وجل، وكان الشيخ محمد أمين الشنقيطي لا يأخذ عوضاً عن تصانيفه، وكان يزرع عن ذلك ونقل عنه د. أبو زيد قوله: لا أتاخر في البيان لكتاب الله، وما أظن أحدكم يجترئ على كتابي فيبيعه⁽⁸⁷⁾.

الراجح: يرى الباحث أن ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من اعتبار الإنتاج العلمي والفكري ذا قيمة مالية، وأن التعدي عليه يعد جريمة تستحق العقوبة التعزيرية من حبس أو تعويض أو غير ذلك هو الأوجه، لتعارف الناس في هذا الزمان على ذلك من دون نكير لما فيه من حفظ أموالهم وحقوقهم حتى أصبح من القضايا المتفق عليها عالمياً، وصدرت القوانين الخاصة بحماية ملكيته، والقاعدة الشرعية تقول: المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً⁽⁸⁸⁾، والعادة محكمة⁽⁸⁹⁾.

ولا يرى تطبيق حد السرقة لأن شروطه غير متحققة⁽⁹⁰⁾، ومنها: أن يكون المسروق مالاً متقوماً، ومالية الإنتاج العلمي محل اختلاف بين العلماء، وهذا يورث شبهة إسقاط الحد، وكذا شرط أخذ المال من حرز مثله، وهو منتف في الإنتاج العلمي. قال صاحب المغني: "والقطع حد لا يجب إلا بهتك الحرز"⁽⁹¹⁾، فالحرز يختلف باختلاف الأحوال والأموال والأوقات فقد يكون الشيء محرزاً في حال دون حال، ووقت دون وقت⁽⁹²⁾. والإنتاج العلمي المطبوع والمنشور في متناول الجميع ويستطيع كل شخص شرائه وتملكه بسهولة ويسر فانتفى معنى الحرز المانع من السرقة⁽⁹³⁾. ولا قطع على المعتدي أشبه المختلس والمنتهب

وجاحد الوديعه⁽⁹⁴⁾، فلا قطع على أحدهم للتفريط في كمال الحفظ والتيقظ مع إمكانية مراعاة ذلك والتحوط له، فكان عقوبة هؤلاء بالضرب والنكال والسجن الطويل وأخذ المال⁽⁹⁵⁾.

وهذا بخلاف السارق فلا يمكن التحرز منه فهو ينقب الدور ويهتك الحرز مع أخذ التحوط لذلك، فاستحق القطع على عدوانه ولولا ذلك لشاعت السرقة بين الناس، وهذا حاصل ومشاهد. والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب الثالث: عقوبة سرقة الإنتاج العلمي في القانون:

القانون الفلسطيني:

إن القانون المطبق في الأراضي الفلسطينية إلى لحظة كتابة هذه الأسطر فيما يتعلق بحق حماية الإنتاج الفكري والأدبي، هو القانون البريطاني رقم (46) لسنة 1911م، والمعروف بقانون حقوق الطبع والتأليف، حيث صدر مرسوم ملكي بتاريخ (21) آذار 1924م يقضي بسريان أحكام هذا القانون على فلسطين، وطبق بمقتضى المنشور الصادر عن المندوب السامي بتاريخ 23 نيسان 1924م.

وقد نصت المادة الأولى بند (1) من هذا القانون على أن: جميع حقوق الطبع والتأليف والأفكار الأدبية والتمثيلية والموسيقية والغنية وفي كافة أنحاء ممتلكات بريطانيا محمية.

كما نص البند (2) من نفس المادة على مفهوم حق الطبع والتأليف وأنه يعني: "الحق الذي يملكه الشخص وحده في إصدار الأثر، أو في إعادة إصدار أي جزء جوهرية منه في شكل مادي مهما كان، وحق تمثيل الأثر أو تمثيل أي جزء جوهرية منه علناً، أو إذا كان الأثر محاضرة فحق إلقاء المحاضرة أو أي قسم جوهرية منها".

ويعد الشخص معتدياً على حق الطبع والتأليف المحفوظ في أي أثر، إذا فعل شيئاً حصر القانون حق القيام به من صاحب ذلك الحق، بدون رضا صاحبه كما نصت على ذلك المادة 1/2.

وإذا وقع تعد على حق الطبع والتأليف المحفوظ في أثر، فيحق لصاحب الحق أن يلجأ إلى كافة الطرق المقاضاة التي يخوله أو قد يخوله إياها القانون، فيما يتعلق بالتعدي على ذلك الحق، كاستصدار أمر تحذيري، أو أمر بالمنع، أو الحصول على عطل وضرر، أو محاسبة المعتدي، أو غير ذلك وهذا ما نصت عليه المادة (6) رقم (1).

وقد عد القانون التعدي على حقوق الآخرين الفكرية والأدبية جريمة تستحق عقوبة رادعة، ويمكن تقسيم عقوبة التعدي على حق المؤلف إلى قسمين، كما جاء في مواد القانون البريطاني المطبق في فلسطين وكذا الأردني والمصري:

أولاً: عقوبة أصلية: وتشمل الحبس المقيد للحرية والغرامة المالية. فقد نصت المادة (3) من قانون الانتداب البريطاني على أنه: كل من ارتكب إحدى الجرائم التالية عن علم منه وهي:

أ- أعد للبيع أو التأجير نسخة مقلدة من مؤلف، لا تزال حقوق طبعه محفوظة.

ب- باع أو أجر نسخاً مقلدة من مؤلف كهذا، أو عرضها، أو قدمها للبيع أو الأجرة بقصد التجارة.
ج- وزع نسخاً مقلدة من مؤلف كهذا بقصد التجارة، أو لمدى يضر بحقوق صاحب الطبع والتأليف
د- أو عرض علناً بقصد التجارة نسخاً مقلدة من مؤلف كهذا.

هـ- استورد إلى فلسطين نسخاً مقلدة من مؤلف كهذا للبيع أو الأجرة.

يعتبر ارتكب جرماً ويعاقب بغرامة قدرها (250) مئتان وخمسون ملاً عن كل نسخة جرى التصرف بها - خلافاً لهذه المادة - على أن لا تتجاوز الغرامة (50) خمسين جنيهاً في المعاملة الواحدة، وفي حال العود في الجريمة وارتكابها للمرة الثانية أو ما يليها، يعاقب إما بهذه الغرامة أو بالحبس لمدة شهرين.

القانون الأردني: عالج المشرع الأردني حماية الإنتاج الفكري والأدبي بموجب قانون حماية حق المؤلف رقم (22) لسنة 1992م، الصادر في الجريدة الرسمية رقم (3821) بتاريخ 16/4/1992م. وقد نصت المادة (51) على أنه:

أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات (وقد عدلت هذه الفقرة بإلغاء مدة الثلاث سنوات والاستعاضة عنها بسنة واحدة وذلك بموجب قانون رقم (23) سنة 2014م المعدل لقانون 1992م)، وبغرامة لا تقل عن (1000) ألف دينار ولا تزيد عن (6000) ستة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

1- كل من باشر بغير سند شرعي أحد الحقوق المنصوص عليها في المواد (8، 9، 10، 23)⁽⁹⁶⁾ من هذا القانون.

2- كل من عرض للبيع أو للتداول أو للإيجار مصنفاً مقلداً أو نسخاً منه أو أذاعه على الجمهور بأي طريقة كانت، أو استخدمه لتحقيق أي مصلحة، أو أدخله إلى المملكة أو أخرجها منها، مع علمه، أو إذا توافرت الأسباب والقرائن الكافية للعلم بأنه مقلد.

كما نص الفرع (ب) من نفس المادة على عقوبة المعتدي إذا كرر أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في فقرة (أ) بالحكم على مرتكبها بالحد الأعلى لعقوبة الحبس وبالحد الأعلى للغرامة.

القانون المصري:

وأما المشرع المصري فقد عالج الحق في الإنتاج العلمي والفكري بموجب قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم (82) لسنة 2002م. وأوقع عقوبتي الحبس والغرامة المالية على كل من اعتدى على حق الآخرين في إنتاجهم العلمي والفكري فقد نصت المادة (181) منه على أنه:

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تُجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

1- بيع أو تاجير مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمي طبقاً لأحكام هذا القانون أو طرحه للتداول بأية صورة من الصور بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

2- تقليد مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو الأيجار مع العلم بتقليده.

3- التقليد في الداخل لمصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي منشور في الخارج أو بيعه أو عرضه للبيع أو التداول أو للأيجار أو تصديره إلى الخارج مع العلم بتقليده.

4- نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبقاً لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الانترنت أو شبكة المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الوسائل بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب حق المجاور.

5- التصنيع أو التجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأي جهاز أو وسيلة أو اداه مصممه أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

6- الازالة أو التعطيل أو التعيب بسوء نيه لاية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

7- الاعتداء على أي حق أدبي أو مالي من حقوق المؤلف، أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون. وتتعدد العقوبة بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات محل الجريمة.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تُجَاوِز خمسين ألف جنيه.

نرى أن المشرع المصري لم يذكر حداً أقصى لعقوبة السجن بل اكتفى بالنص على أن أقلها شهر.

ثانياً: عقوبات تكميلية: لم يكتف تشريع الانتداب البريطاني المطبق في الأراضي الفلسطينية في العام 1924م والقانون الأردني والمصري بعقوبات الحبس والغرامة لمن يعتدي على حق الملكية الفكرية، بل أقر إجراءات وعقوبات أخرى تكميلية ردعا للمعتدي على حق غيره منها:

1- مصادرة النسخ أو إتلافها أو تسليمها للمؤلف المعتدى عليه، كما لو قام شخص عن علم ببيع أو تاجير أو توزيع بقصد التجارة نسخاً لا يزال حق طبعه وتأليفه قائماً لمؤلفه، فقد نصت المادة (11) بند (3) من قانون 1911م على أنه: "يجوز للمحكمة أن تأمر بإتلاف نسخ الأثر كافة أو اللوحات الموجودة في حيازة المجرم المذكور إذا تبين وقوع اعتداء بسببها أو أن تأمر بتسليمها لصاحب حق الطبع والتأليف أو تتصرف بها بخلاف ذلك حسبما تستتسب" وقد تم إعادة ذات المضمون تقريباً في المادة (3) فرع (3) من نفس القانون المعدل لسنة 1924م.

وأما المشرع الأردني فقد ذهب في المادة (47) من قانون حقوق الطبع والتأليف للعام 1992م بند (أ) إلى: "أن للمحكمة بناءً على طلب المؤلف أو أي من ورثته أو خلفته أن تحكم بإتلاف نسخ المصنف أو الصورة المأخوذة عنه الذي نشر بصورة غير مشروعة والمواد التي استعملت في نشره ولها بدلاً من إتلافها أن تحكم بتغيير معالم النسخ والصور والمواد أو جعلها غير صالحة للاستعمال".

كما أجاز البند (ج) من نفس المادة للمحكمة أن تحكم بمصادرة نسخ المصنف أو الصور المأخوذة عنه والمواد التي استعملت في إخراجها وبيعها وذلك في حدود ما يبقى منها لتعويض المؤلف عن الضرر الذي أصابه بدلاً من إتلاف تلك النسخ والصور أو تغيير معالمها أو إتلاف تلك المواد.

كما أن المشرع المصري نص في المادة (181) من قانون الملكية الفكرية من عام 2002م على أن للمحكمة وفي جميع الأحوال أن تقضى بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والادوات المستخدمة في ارتكابها.

2- إغلاق المنشأة:

لم يشر قانون حق الطبع والتأليف المطبق في الأراضي الفلسطينية إلى مسألة إغلاق المنشأة المستخدمة في التعدي على حق المؤلف بخلاف المشرع الأردني الذي نص في المادة (5) فقرة (ب) على: أن للمحكمة في حال تكرار الجريمة أن تحكم على مرتكبها بالحد الأعلى لعقوبة الحبس والغرامة، كما أن للمحكمة في هذه الحالة الحكم بإغلاق المؤسسة التي ارتكبت فيها الجريمة بمدة لا تزيد عن سنة، أو وقف ترخيصها لمدة معينة أو بصورة نهائية.

أما المشرع المصري فقد نص في المادة (181) من قانون حقوق الملكية الفكرية على: أن للمحكمة عند الحكم بالادانة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر، ويكون الغلق وجوبياً في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في البندين (ثانياً، ثالثاً) من هذه المادة.

3- نشر الحكم:

إن في نشر الحكم على الملاء عقوبة نفسية مؤلمة لما تحويه من معنى التشهير بالمعتدي على حقوق الآخرين، ولم يتعرض قانون حقوق الطبع والتأليف ساري المفعول في الأراضي الفلسطينية لهذه المسألة بخلاف المشرعين الأردني والمصري، فقد نصت المادة (50) من قانون حقوق الطبع الأردني على: أن للمحكمة بناءً على طلب المحكوم له أن تقرر نشر الحكم الذي تصدره بموجب هذا القانون في صحيفة يومية أو إسبوعية محلية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه. كما نصت المادة (181) من قانون الملكية الفكرية المصري على: وتقضى المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالادانة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

المطلب الرابع: عقوبة سرقة الإنتاج العلمي في الجامعات:

تخضع الجامعات إلى أنظمة خاصة بها تطبق بموجب لجان ومجالس مختلفة ومتنوعة تشمل مختلف مناحي الحياة الجامعية، منها: المجالس أو اللجان التأديبية ومهمتها مسائلة أعضاء الهيئة التدريسية عند ارتكاب إحدى المخالفات المحظورة في الجامعة، وسوف أتناول في هذا المطلب المسؤولية التأديبية لعضو هيئة التدريس عند التعدي على حقوق الآخرين الفكرية في عدة جامعات فلسطينية وأردنية ومصرية وسأختار من الجامعات الفلسطينية نظام جامعة النجاح الوطنية كبرى الجامعات الفلسطينية والتي أنتمي إليها، ومن جامعات الأردن الجامعة الأردنية، وأما الجامعات المصرية فنظامها واحد.

المسؤولية التأديبية في جامعة النجاح الوطنية:

صدر في الجامعة نظام الشكاوى ولائحة الجزاءات بقرار من مجلس الأمناء رقم (424) بتاريخ 2014/11/19م وتم اعتماده من وزير العمل لاحقاً وبموجب هذا القرار تم تشكيل لجنة الشكاوى المكونة من ثلاثة أعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاءة والتميز على أن يكون أحدهم من كلية القانون مقرراً، ولجنة أخرى استئنافية مكونة من نائب رئيس الجامعة وعميد كلية القانون ومدير شؤون الموظفين، وتنتظر لجنة الشكاوى في عدة أمور منها:

- أي تصرف يمثل مخالفة مهنية وفق طبيعة عمل الشخص المشتكى عليه.
- أي تصرف مصنف ضمن أعمال الرشوة أو الوساطة أو المحسوبية أو يتعارض مع مبادئ النزاهة والشفافية والعدل.
- أي أعمال أو تصرفات تخل بالنظام العام والآداب أو تشكل انتهاكاً أو اعتداءً على قيم واحترام الآخر أو قيم ومثل الجامعة بوجه خاص وقيم الشعب الفلسطيني بوجه عام، وهذا كما نصت عليه المادة (4).
- ومن حق اللجنة أن توقع إحدى العقوبات التأديبية الآتية حسب ما تراه مناسباً: تنبيه شفوي، إنذار مكتوب، وقف عن العمل، الحرمان من الترقيات، الفصل من العمل، والغرامات المالية، وهذا ما نصت عليه المادة (6) بفرعيها (أ، ب).

وفي المادة (7) تحدثت عن إنهاء عقد العمل دون إشعار عند ارتكابه مخالفة معينة ومنها:

- إنتحال شخصية غير شخصيته أو تقديمه شهادات أو وثائق مزورة للجامعة.
- إدانته بحكم نهائي صادر عن جهة قضائية مختصة في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق العامة.

وإن التعدي على حقوق الآخرين الفكرية فيه مخالفة مهنية ويتنافى مع مبادئ النزاهة والشفافية، ويمثل انتهاكاً للنظام العام وقيم الجامعة مثلها العليا، وانتحالاً لشخصية الآخرين، فاستحق العقوبة على ذلك.

المسؤولية التأديبية في الجامعة الأردنية:

يخضع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية حال المساءلة عند وقوع مخالفة صادرة عن أحد المدرسين إلى نظام المجلس التأديبي الخاص بهم رقم (106) لسنة 2007م، ويتشكل المجلس التأديبي من:

مجلس تأديبي ابتدائي مكون من خمسة أعضاء من الهيئة التدريسية يحملون رتبة أستاذ لم توقع عليهم أي عقوبة، ويختارون من بينهم رئيساً للمجلس، ومجلس تأديبي استثنائي برئاسة أحد نواب الرئيس وعضوية أربعة من أعضاء الهيئة التدريسية ممن يحملون رتبة أستاذ ولم توقع عليهم أي عقوبة، هذا ما نصت عليه المادة (39) من نظام المجلس التأديبي.

وعند مخالفة أحد أعضاء الهيئة التدريسية للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الجامعة فإنه يكون تحت طائلة المسؤولية التأديبية، حيث يقوم المجلس التأديبي وبحسب المادة (36) بإيقاع إحدى العقوبات التالية:

أ- التنبيه.

ب- الإنذار.

ج- الإنذار النهائي.

د- الاستغناء عن الخدمة مع صرف جميع المستحقات المالية.

هـ- العزل من الجامعة مع الحرمان من مساهمة الجامعة المالية في صندوق الادخار ولا يعاد تعيينه في الجامعة، وذلك وفقاً لما يتبين للمجلس ويتناسب مع ظروف المخالفة التأديبية المرفوعة عليه.

ومن المخالفات التي تستحق إيقاع إحدى العقوبات السالفة الذكر ما جاء في المادة (35) فقرة (هـ) من النظام وهو: القيام بأي عمل يسيء إلى سمعة الجامعة أو العاملين فيها. ولا شك أن الانتحال العلمي والتعدي على الحقوق الفكرية للآخرين فيه إساءة للجامعة والعاملين فيها.

المسؤولية التأديبية في الجامعات المصرية:

نظمت الجامعات المصرية المسؤولية التأديبية للباحثين وأعضاء الهيئة التدريسية ضماناً لاستقلالهم وحفاظاً على كرامتهم، فكل تصرف يقوم به الباحث يكون مخلاً بواجباته أو يمس شرف المهنة يوجب مساءلة تأديبية، وقد وردت الإجراءات التأديبية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات المصرية في المواد (105 - 112) من قرار رئيس الجمهورية رقم (49) لعام 1972م، الخاص بتنظيم الجامعات.

وقد نصت المادة (109) من قانون تنظيم الجامعات على تشكيل مجلس التأديب الذي تسأل أمامه جميع أعضاء هيئة التدريس، ويتشكل من أحد نواب رئيس الجامعة، رئيساً، وعضوية أستاذ من كلية الحقوق ومستشار من مجلس الدولة.

وأما الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على عضو هيئة التدريس، فقد نصت عليها المادة (110) من نفس القانون وتشمل: التنبيه، اللوم، اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة، تأخير التعيين في

الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر، العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة، العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع. ولا شك أن التعدي على حقوق الآخرين الفكرية مما يمس بشرف المهنة ويستحق العقوبة.

نرى مما سبق: أن الأنظمة الجامعية فيما يتعلق بمساءلة المتعدي على حقوق الآخرين الفكرية ليس فيها نصاً واضحاً وعقوبة تأديبية محددة في ذلك، وإنما يترك الأمر إلى المجلس في تقدير إحدى العقوبات المشار إليها في النظام حال المخالفة.

الخاتمة وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث مع التوصيات

أولاً: أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- 1- تعد المنافع من قبيل الأموال المتقومة ويجري عليها ما يجري على الأعيان من حيث العقود الناقلة للملكية والإرث، ولا يجوز التعدي عليها بلا إذن صاحبها، ومن صور المنافع المتقومة الإنتاج العلمي والفكري للباحثين والعلماء.
- 2- السرقة العلمية من النوازل الحديثة، وقد يعبر عنها بألغاز مختلفة كالسطو العلمي أو الغش الأكاديمي أو الانتحال الأدبي، وتعني: استخدام معلومات وأفكار وابتكار الآخرين دون نسبه إليهم.
- 3- البحث العلمي القائم على الدقة والأمانة والموضوعية يعتبر من أهم الأدوات والوسائل التي تؤدي إلى تطور وتقدم مختلف مناحي الحياة في المجتمع.
- 4- الانتحال العلمي والتعدي على جهود الآخرين دون نسبه إليهم يعتبر من الغش والتزوير والكذب وخيانة الأمانة وهذه أمور منهي عنها في الشريعة الإسلامية.
- 5- التوثيق العلمي وعزو المعلومات والأفكار إلى أصحابها يعكس سعة اطلاع الباحث ومعرفته بآراء الآخرين في المسألة وهذا يشكل عنصر قوة للبحث.
- 6- التعدي على البرامج الإلكترونية المحوسبة - وبأشكالها المختلفة - دون إذن صاحبها من صور السرقة العلمية المحرمة.
- 7- اختلف العلماء في المسؤولية الجنائية جراء السرقة العلمية فذهب بعضهم إلى وجوب تطبيق حد السرقة، وقال أكثرهم بوجوب التعزير، ومنع جماعة من أهل العلم العقوبة أصلاً لعدم مالية الإنتاج العلمي في نظرهم، والذي ترجح للباحث ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني.
- 8- اعتبر قانون الانتداب البريطاني الخاص بحماية الإنتاج الفكري والأدبي والمطبق في الأراضي الفلسطينية، وكذا الأردني والمصري التعدي على حقوق الآخرين جريمة تستحق العقوبة وقد عاقب عليها بالغرامة المالية أو الحبس أو الإثنتين معاً.

9- يطبق في أنظمة الجامعات الفلسطينية والأردنية والمصرية أنظمة وتعليمات خاصة عند ارتكاب مخالفات محظورة تخل بالنظام العام والآداب وتشكل إنتهاكاً لقيم الجامعة ومنها الإنتحال وتتراوح العقوبات فيها بين التنبيه والإنذار النهائي والفصل من العمل.

ثانياً: التوصيات:

- 1- الاهتمام بزيادة الإنفاق على البحث العلمي.
- 2- تعريف الباحثين عن طريق الأبحاث والمؤتمرات والمحاضرات ووسائل الإعلام المختلفة بأصول البحث العلمي ومناهجه، والتحذير من خطورة التعدي على صاحب الإنتاج الفكري أخلاقياً وجنائياً.
- 3- تبني الجامعات لأنظمة واضحة فيما يتعلق بحقوق الباحثين الفكرية.
- 4- إعادة النظر في قانون حقوق الملكية الفكرية المطبق في بلادنا فلسطين منذ عهد الإنتداب البريطاني إلى الآن، واستبداله بقانون فلسطيني جديد يلبي حاجات العصر وتطور نواحي الحياة العلمية المختلفة.
- 5- ضرورة تعديل قانون الشركات الفلسطيني لعام 1964م وذلك بإضافة مادة قانونية تلزم الشركات المساهمة بدعم وتطوير البحث العلمي بنسبة محددة من أرباحها أسوة بقانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997م حيث أوجبت المادة (188) على الشركات المساهمة العامة تخصيص ما لا يقل عن 1% من أرباحها السنوية الصافية وإنفاقه على دعم البحوث العلمية والتدريب المهني لديها.

والحمد لله رب العالمين

قائمة هوامش البحث

- (1) زيدان، الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وعلاقته بكفائتهم في تعليم الطلاب، ص 159.
- (2) زاهر، لغز الإنتاجية العلمية للمرأة مستقبل التربية العربية، مجلد 9، عدد 30، ص 316.
- (3) الدريني، الفقه الإسلامي المقارن، ص 173.
- (4) الدريني، الفقه الإسلامي المقارن، ص 273.
- (5) سورة العلق: الآية 5.
- (6) الزمخشري، الكشاف، 776/4.
- (7) ابن القيم، مفتاح دار السعادة، 278/1، 279.
- (8) القاسمي، محاسن التأويل، 509/9.
- (9) سورة الرحمن: الآيات (1-4).
- (10) ابن حنبل، المسند، 438/14، حديث رقم (8844)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، وقالوا: إسناده صحيح.
- (11) مسلم، الصحيح، 1255/3، حديث رقم (1631).
- (12) الصنعاني، التنوير شرح الجامع الصغير، 208/2، حديث رقم (844).

- (13) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، 437/1، حديث رقم (850).
- (14) ابن منظور، اللسان، 635/11، مادة مول، باب اللام، فصل الميم.
- (15) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، 501/4.
- (16) حسين، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، ص6.
- (17) حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، 115/1، مادة (126).
- (18) القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، الفروق، 209/3، 216/ الزركشي، القواعد، ص343/ ابن قدامة، المغني، 7/4.
- (19) القرافي، الفروق، 209/3، 216.
- (20) الزركشي، القواعد، ص343.
- (21) ابن قدامة، المغني، 7/4.
- (22) الدريني، الفقه الإسلامي المقارن، بحث حق الابتكار في الفقه الإسلامي والقانون، ص280.
- (23) ابن منظور، لسان العرب، 155/10، " مادة سرق "، باب القاف، فصل السين.
- (24) سورة الحجر: الآية 18.
- (25) الموصللي، الاختيار لتعليل المختار، 109/4.
- (26) ابن عبد البر، الاستذكار، 529/7 الشريبي، الاقناع، 534/2 المرداوي، الانصاف، 192/10.
- (27) ابن حبان، الصحيح، 316/10، قال ابن حبان: حديث صحيح على شرط مسلم.
- (28) الموصللي، الاختيار، 111/4.
- (29) الترمذي، سنن الترمذي، 50/4، حديث رقم (1446)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.
- (30) مالك، الموطأ، 1216/5، حديث رقم (3075). والمراح: مكان مبيت الماشية، والجريين: بيدر الثمر، والحرز: الموضع الحصين الذي يحفظ المال فيه عادة. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 333/5، مادة حرز، باب الزاي فصل الحاء.
- (31) وهذا المعنى - بوجه عام - مدار اتفاق بين فقهاء المذاهب الأربعة. انظر: الموصللي، الاختيار، 110/4/ الصاوي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، 280/10 / الماوردي، الحاوي الكبير، 265/13/ ابن مفلح، المبدع، 101/9.
- (32) رفعت، أخلاقيات البحث العلمي.
- (33) إسماعيل، الانتحال في البحوث التربوية، أسبابه وطرق مكافحته، ص148.
- (34) الزغبى، السراقات الفكرية وأثرها على المجتمع الثقافي، على الرابط الإلكتروني: <http://www.matarmatar.net/threads/8130>
- (35) وقد ذكر الدكتور كمال الدسوقي في مقال له في مجلة العرب عدد (11)، ص748: ما تعرض له المرحوم الدكتور عبد الحليم المرصفي محقق كتاب "الجمال في النحو للجرجاني" طبعة دار الهنا بمصر حيث شاهد كتابه يباع بطبعة مختلفة في بيروت باسم مؤلف آخر، فأصيب جراء ذلك بصدمة أدت به لشلل نصفي ثم وفاته بعد ذلك بأيام... وكذا حصول باحث على درجة الدكتوراه أصلها رسالة ماجستير منشورة لباحث آخر في جامعة الإسكندرية.
- (36) نشرت صحيفة (المصري اليوم) قرار محكمة جنح مستأنف بني سويف بتغريم د. سميرة حبيب سعد - وهي محاضرة بكلية التجارة في بني سويف - مبلغا ماليا قدره (5000 جنيه) ومصادرة كتابها الذي تقوم

- بتدريسه لطلبة الكلية لاعتدائها على حقوق الملكية الفكرية لزميلها المتوفى، د. جلال محمد شمس الأستاذ بنفس الكلية لاقتباسها جزءاً كبيراً من كتابه دون الإشارة إليه، وذلك بتاريخ 2008/5/13م.
- (37) وقد حصل أعضاء من هيئة التدريس في جامعة الإسكندرية - قسم طب الأطفال - على درجتي الماجستير والدكتوراة بهذه الطريقة، كما حصل أحدهم على جائزة الجامعة التشجيعية بثمانية بحوث مسروقة من أبحاث أجنبية من مجلات دولية.
- (38) ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي/ والبحث العلمي العربي معوقات وتحديات لنفس المؤلف/ وانظر: الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، ص5-7، على الرابط الإلكتروني: www.staff.imamu.edu.sa
- وذكر د. فهمي هويدي في مقال له بعنوان: دكتوراة للبيع، أن أحد الذين يستأجرون لكتابة رسائل علمية مقابل مال حضر مناقشة رسالة دكتوراة كتبها لآخر فحصل الطالب عليها درجة الدكتوراة بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى مع أنه لم يبذل فيها أي جهد، فصعق الكاتب المستأجر لما سمع بالنتيجة بينما لم يستطع أن يكمل دراسات العليا لفقره وسوء حالته الاقتصادية، فخرج من قاعة المناقشة إلى نهر النيل وألقى نفسه فيه منتحراً.
- انظر: الرابط الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/4/8/OPIN8.HTM>
- (39) المطيري، عقوبة التزيف في الفقه الإسلامي والقانون الكويتي، ص605.
- (40) تليمة، السرقات العلمية ظاهرة العصر/ الربيعي، أخطار السرقات العلمية، مقال منشور على الإنترنت على الموقع: <http://www.dw.com/ar>
- (41) ينفق العالم 2.1% من مجمل الدخل المحلي على البحث العلمي، وتأتي في المرتبة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية وتتفق أكثر من (400) مليار دولار بما يعادل 32% من مجمل ما ينفق العالم كله، تليها الصين وتتفق (300) مليار على البحث والتطوير العلمي من مجموع الدخل القومي، ثم اليابان بحجم (160) مليار.
- وتتفق دولة الاحتلال الإسرائيلي 4.2% من مجمل دخلها القومي السنوي بما يعادل أكثر من (9) مليار دولار.
- وتعتبر الدول العربية والإسلامية من أقل دول العالم إنفاقاً، وأفضلها تركيا وتونس وتأتي مصر في ذيل القائمة، وتتفق تركيا أقل من 1% من مجمل دخلها القومي وتونس 0.86%. وهذا التصنيف للدول مستمد من البيانات التي يصدرها كتاب: حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وانظر: موقع صدق البلد: مقال بعنوان: العالم يتجه لزيادة ميزانيات البحث العلمي والعرب ينفقون على رواتب الموظفين. على الرابط الإلكتروني: <http://www.elbalad.news/1848096>
- (42) بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه/ ندوة بعنوان: أخلاقيات البحث العلمي، برعاية: أ.د. خليل الديلمي - رئيس جامعة الأنبار، بإشراف أ.د. أسعد عبيد عزيز الجميلي - عميد كلية القانون - الفلوجة - الثلاثاء 2013/4/9م.
- (43) صوفان، دليل أخلاقيات البحث العلمي، ص10/ مراد، أصول البحث العلمي وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات، ص1465، 1466. وقال: الأمانة العلمية هي تلك المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها الباحث بوزع ذاتي عند كتابة البحث العلمي.
- (44) سورة النساء: الآية(58).
- (45) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 298/2.

- (46) ابن حنبل، المسند، 513/14، قال شعيب: حديث صحيح.
- (47) ابن هشام، السيرة النبوية، 290/1.
- (48) زيتون، منهجية البحث التربوي والنفسي بين المنظور الكمي والكيفي، ص58.
- (49) المرعشلي، أصول كتابة البحث العلمي ومناهجه، ص25/ رشوان، أصول البحث العلمي، ص246.
- (50) مراد، أصول البحث العلمي، ص1416.
- (51) الخطيب، إعداد الرسائل الجامعية وكتابتها، ص89-90 / عطوي، أساليب البحث العلمي، مناهجه، أدواته، طرقه الاحصائية، ص243/ زيتون، منهجية البحث العلمي، ص69 وما بعدها/ مراد، أصول البحث العلمي، ص1416.
- (52) انظر: المراجع السابقة.
- (53) إسماعيل، الانتحال في البحوث التربوية أسبابه وطرائق مكافحته، ص145.
- وفي بحثه أشار د. علي إسماعيل إلى دراسة عربية أجريت على عينة من (600) طالب من كليات علمية وإنسانية في جامعة الكويت، أن نسبة 92,2% من الطلبة ارتكبوا مخالفات أكاديمية أبرزها انتحال كلي أو جزئي لأعمال الآخرين. وفي دراسة أجريت في تايوان على (200) طالب جامعي أظهرت أن نسبة 61,7% منهم مارسوا مخالفات أكاديمية أهمها انتحال بحوث لطلبة آخرين. وقد تعدى الانتحال بحوث الطلاب في الجامعات إلى أساتذة محترفين وشخصيات مشهورة، فقد أدانت لجنة علمية نائب رئيس جامعة كومون الهندية بانتحال بحث لاستاذ في جامعة ستانفورد الأمريكية. وحققت الأكاديمية البحرية الأمريكية مع عالم التاريخ المشهور (بريان فان ديمارك) لاقتباسه فقرات كثيرة من باحثين دون الإشارة إليهم. كما أتهم السياسي الأمريكي الشهير (مارتن لوثر) بانتحال أجزاء كثيرة من رسالته للدكتوراة من آخرين دون توثيق مراجعهم. كما وجهت أصابع الاتهام بالانتحال إلى الروائي الشهير (شكسبير).
- (54) إسماعيل، الانتحال في البحوث التربوية أسبابه وطرائق مكافحته، ص145، 147، 151/ عبد الرؤوف، السرقة العلمية (التعريف وطرق الكشف) / تليمة، السرقات العلمية ظاهرة العصر - أسبابها حكمها وواجبنا نحوها. من موقع أنا المسلم.
- (55) سورة البقرة: آية: 188.
- (56) القرطبي، أحكام القرآن، 338/2.
- (57) البيهقي، السنن الكبرى، 166/6، حديث رقم (11545)، قال الألباني في الإرواء: حديث صحيح برقم (1459).
- (58) مسلم، الصحيح بشرح النووي، 157/2.
- (59) النووي، شرح النووي على مسلم، 162/2، قال ابن حجر في الفتح: مراده عدم الفرق في غلظ التحريم لا في مراتب الغلظ، وقد صرح ابن عبد السلام في القواعد بالفرق بين القليل والكثير وكذا بين ما يترتب على كثيره المفسدة وحقيرها، انظر: ابن حجر، الفتح، 564/11.
- (60) مسلم، صحيح مسلم، 91/1، حديث رقم(87).
- (61) النووي، شرح النووي على مسلم، 84/2.
- (62) انظر: مقال لمحمود حسن عمر، شرح حديث " ألا أنبئكم بأكبر الكبائر"، شبكة الألوكة، بتاريخ 2013/1/3م، على الرابط الإلكتروني: <http://www.alukah.net/sharia/0/48654>
- (63) مسلم، الصحيح، 99/1، حديث رقم(101).

- (64) البخاري، الصحيح، 35/7، حديث رقم (5219) // مسلم، الصحيح، 1681/3، حديث رقم (2130).
- (65) النووي، شرح النووي على مسلم، 111/14.
- (66) الحطاب، مواهب الجليل، 4/1.
- (67) النووي، بستان العارفين، ص16.
- (68) مأخوذة هذه العبارة من القاعدة " درء المفساد أولى من جلب المصالح " انظر: ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص78.
- (69) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، 1/11 / الشاطبي، الموافقات، 2/6.
- (70) ابن القيم، إعلام الموقعين، 3/2.
- (71) العز بن عبد السلام، القواعد، 2/260.
- (72) ابن منظور، لسان العرب، مادة (سأل)، باب اللام فصل السين.
- (73) قلعجي، موانع المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية والتشريعات الجزائية العربية، ص6.
- (74) قلعجي، موانع المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية والتشريعات الجزائية العربية، ص6/ خلاف، أصول الفقه، ص33/ مراد، أصول البحث العلمي، ص1452.
- (75) مراد، أصول البحث العلمي، ص1452.
- (76) منهم أ. أسعد الأطرش في مقال له بعنوان: السرقعة العلمية والأدبية في ضوء الشريعة الإسلامية، نشرت في جريدة الأسبوع الأدبي عدد (1231) بتاريخ 29 كانون الثاني 2011م.
- (77) سورة المائدة: آية: 38.
- (78) البخاري، صحيح البخاري، 159/8، حديث رقم (6783).
- (79) عامر، مقال بعنوان: السراقات العلمية في ضوء الفقه والقانون، انظر موقع: oram. islam story. com
- (80) والتعزير في اللغة من العزر وهو المنع ومن معانيه الضرب والتأديب واللوم. انظر: الفيومي، المصباح المنير، ص155. وفي الشرع: تأديب دون الحد، انظر: الجرجاني، التعريفات، ص85. وشرعت دفعا للمفساد والمعاصي والمخالفت، حفاظاً على حقوق الله أو حقوق العباد، أو الحقيقين معا. انظر: العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، 157/1.
- (81) وممن ذهب إلى هذا القول: د. عامر عادل في مقال له بعنوان: السراقات العلمية في ضوء الفقه والقانون / د. الدريني في كتابه الفقه الإسلامي المقارن في مسألة حق الابتكار، ص311، 338 وما بعدها/ الزرقا في كتابه المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي/ القرضاوي: يوسف، في كتابه الرسول والعلم، ص82/ وعلي الخفيف في كتابه الملكية في الشريعة الإسلامية، ص20/ د. محمد سلام مذكور في المدخل الفقهي الإسلامي، ص432/ والشيخ أبو الحسن الندوي، في الاستعراض الفقهي لحقي التأليف والطباعة/ شبير: محمد عثمان، في كتابه المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي.
- (82) الدريني، الفقه الإسلامي المقارن، مسألة حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن، ص310.
- (83) المطبيري، عقوبة التزيف في الفقه الإسلامي والقانون الكويتي، ص592.
- (84) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، 706/2، القاعد (175).
- (85) وممن ذهب إلى هذا القول: الشيخ محمد أمين الشنقيطي، والشيخ عبد الله بن بية في مجلة مجمع الفقه الإسلامي الجزء الخامس العدد (3) ص2534، و د. أحمد الحجري الكردي في مقالته (حكم الإسلام في

حقوق التأليف والنشر والتوزيع والترجمة (منشورة في مجلة هدي الإسلام الأردنية، ص58، من العديدين السابع والثامن، المجلد (25) سنة 1400هـ. / د. منذر قحف: في كتابه الوقف الإسلامي، ص183. (86) أبو داود، السنن، 331/3، حديث رقم (3658) // الترمذي، السنن، 29/5، حديث رقم (2649) وقال: حديث حسن.

(87) د. بكر أبو زيد: ملكية التأليف، ص: 207 / المطبيري، عقوبة التزييف في الفقه الإسلامية والقانون الكويتي، ص592.

(88) مجلة الأحكام العدلية، المادة (43) // الزحيلي، القواعد الفقهية، 345/1، القاعدة رقم (49).

(89) مجلة الأحكام العدلية، المادة (36) // الزحيلي، القواعد الفقهية، 298/1، القاعدة رقم (39).

(90) انظر شروط في تعريف السرقة ص 4 من البحث.

(91) ابن قدامة، المغني، 227/5.

(92) الشريبي، مغني المحتاج، 194/4.

(93) انظر معنى الحرز هامش (30).

(94) المختلس: الذي يأخذ المال على حين غفلة من مالكه، والمنتهب: الذي يأخذ المال من الناس مجاهرة،

والوديعه: اسم للمال المودع عند شخص ليحفظها تبرعاً. انظر: الخويطر، المال المأخوذ ظلماً، 464/1

ابن القيم، إعلام الموقعين، 47/2.

(95) ابن القيم، إعلام الموقعين، 47/2.

(96) **المادة (8) وقد نصت على ما يلي: للمؤلف وحده:** – الحق في ان ينسب اليه مصنفه و ان يذكر اسمه

على جميع النسخ المنتجة كلما طرح المصنف على الجمهور الا اذا ورد ذكر المصنف عرضاً اثناء تقديم

اخبار ي للاحداث الجارية.

ب- الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة النشر وموعده.

ج- الحق في اجراء اي تعديل على مصنفه سواء بالتغيير او التنقيح او الحذف او الاضافة.

د- الحق في دفع اي اعتداء على مصنفه وفي منع اي تشويه او تحريف او اي تعديل اخر عليه او اي مساس

به من شأنه الاضرار بسمعته وشرفه على انه اذا حصل اي حذف او تغيير او اضافة او اي تعديل اخر

في ترجمة المصنف، فلا يكون للمؤلف الحق في منعه الا اذا اغفل المترجم الاشارة الى مواطن هذا التعديل

او ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الثقافية او الفنية او اخلال بمضمون المصنف.

هـ- الحق في سحب مصنفه من التداول اذا وجدت اسباب جدية ومشروعة لذلك و يلزم المؤلف في هذه الحالة

بتعويض من آلت اليه حقوق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً.

ونصت المادة (9) على ما يلي: للمؤلف الحق في استغلال مصنفه بأي طريقة يختارها ولا يجوز للغير القيام

بأي تصرف مما هو مبين ادناه دون اذن كتابي من المؤلف او من خلفه :-

أ- استتساخ المصنف بأي طريقة او شكل سواء كان بصورة مؤقتة او دائمة بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي او

السينمائي او التسجيل الرقمي الالكتروني.

ب- ترجمة المصنف الى لغة اخرى او اقتباسه او توزيعه موسيقياً او اجراء أي تحويل عليه.

ج- التأجير التجاري للنسخة الاصلية من المصنف او نسخة منه إلى الجمهور.

د- توزيع المصنف او نسخه عن طريق البيع او أي تصرف اخر ناقل للملكية.

هـ- استيراد نسخ من المصنف بكميات تجارية وان كانت هذه النسخ قد اعدت بموافقة صاحب الحق فيه.

و- نقل المصنف الى الجمهور عن طريق التلاوة او الالقاء او العرض او التمثيل او النشر الازاعي او التلفزيوني او السينمائي او أي وسيلة اخرى.

ونصت المادة (10) على ما يلي: للمؤلف وحده الحق في نشر رسائله ، و لكن لا يجوز له او لغيره ممارسة هذا الحق دون اذن مسبق من المرسل اليه او ورثته اذا كان من شان نشر تلك الرسائل ان يلحق ضررا بالمرسل اليه.

ونصت المادة (23) على ما يلي: مع مراعاة احكام المادة (17) من هذا القانون :-

أ- يستأثر المؤدي بالحقوق التالية :-

- 1- اذاعة ادائه الحي ونقله الى الجمهور وتثبيت ادائه غير المثبت.
- 2- استنساخ ادائه المدمج في تسجيل صوتي بأي طريقة وبأي شكل كان سواء أكان مباشرا أم غير مباشر وبصورة مؤقتة او دائمة بما في ذلك التسجيل الرقمي الإلكتروني.
- 3- توزيع الاداء المثبت في تسجيل صوتي عن طريق البيع او أي تصرف آخر ناقل للملكية.
- 4- التأجير التجاري لادائه المثبت في تسجيل صوتي.
- 5- الاستيراد بكميات تجارية لادائه المثبت في تسجيل صوتي سواء اكان هذا التسجيل قد أعد بموافقة فنان الاداء أم لا.

6- اتاحة الاداء المثبت في تسجيل صوتي للجمهور بطريقة سلكية او لاسلكية وبما يمكن أي شخص من الوصول إليه في أي زمان ومكان يختاره.

ب- يكون لفنان الاداء الحق في ان ينسب اليه ادائه السمعي الحي او ادائه المثبت في تسجيل صوتي حتى وان كانت الحقوق المالية المتعلقة بهذا الحق قد انتقلت الى الغير ، الا اذا كان الامتناع عن نسب الاداء اليه تفرضه طريقة الانتفاع بالاداء وله الاعتراض على أي تعد على هذا الحق ومنع كل تحريف او تشويه او أي تعديل اخر لادائه قد يلحق ضررا بسمعته.

ج- يستأثر منتج التسجيلات الصوتية بالحقوق التالية :-

- 1- الاستنساخ المباشر او غير المباشر للتسجيلات الصوتية بأي طريقة او بأي شكل سواء اكان ذلك بصورة مؤقتة ام دائمة بما في ذلك الاستنساخ للتسجيل الرقمي الإلكتروني.
- 2- توزيع التسجيلات الصوتية عن طريق البيع او أي تصرف آخر ناقل للملكية.
- 3- التأجير التجاري للتسجيلات الصوتية.
- 4- الاستيراد بكميات تجارية للتسجيلات الصوتية سواء كانت هذه التسجيلات قد اعدت بموافقة المنتج ام لا.
- 5- اتاحة التسجيلات الصوتية للجمهور سواء كانت سلكية او لاسلكية وبطريقة تمكن أي شخص من الوصول اليه في أي زمان ومكان يختاره.

د- تستأثر اي هيئة اذاعة فيما يتعلق ببرامجها بالحقوق التالية :-

- 1- تثبيت برامجها او تسجيلها واستنساخ هذه التسجيلات وينطبق ذلك على الاستنساخ المباشر وغير المباشر.
 - 2- اعادة بث برامجها ونقلها الى الجمهور.
- هـ- 1- تكون مدة حماية حقوق فنان الاداء خمسين سنة ابتداء من اول السنة الميلادية التالية لتاريخ اول تثبيت صوتي للاداء.

2- تكون مدة حماية حقوق منتجي التسجيلات الصوتية خمسين سنة ابتداء من اول السنة الميلادية التالية لتاريخ نشر التسجيل وفي حال عدم النشر تحتسب المدة من تاريخ اول تثبيت للتسجيل.

3- تكون مدة حماية حقوق هيئات الاذاعة عشرين سنة ابتداء من اول السنة الميلادية التالية للسنة التي تم فيها البث.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- إسماعيل، ع. الانتحال في البحوث التربوية أسبابه وطرائق مكافحته، كلية التربية - جامعة البجري - جامعة الفيوم - المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية، ص 145، 147، 148، 151.
- 2- الأطرش، أ. (2011) السرقعة العلمية والأدبية في ضوء الشريعة الإسلامية، جريدة الأسبوع الأدبي عدد (1231)، بلا ص.
- 3- البخاري، م. (1422) صحيح البخاري، ط1، دار طوق النجاة، 35/7، 159/8.
- 4- بدر، أ. (1996) أصول البحث العلمي ومناهجه، ط1، المكتبة الأكاديمية، بلا ص.
- 5- بية، ع. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج5، عدد 3، بلا ص.
- 6- البيهقي، أ. (2003) السنن الكبرى، ط3 بيروت: دار الكتب العلمية، 166/6.
- 7- الترمذي، م. (1975) سنن الترمذي، ط2 مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 50/4.
- 8- تليمة: ع. السرقعات العلمية ظاهرة العصر - أسبابها حكمها وواجبنا نحوها، موقع أنا المسلم.
- 9- الجرجاني، ع. (1405)، التعريفات، ط1 بيروت: دار الكتاب العربي، ص85.
- 10- الجميلي، أ. (2013) أخلاقيات البحث العلمي، برعاية: أ.د. خليل الديلمي.
- 11- ابن حبان، م. (1988)، الصحيح، ط1 بيروت: مؤسسة الرسالة، 316/10.
- 12- ابن حجر، أ. (1379) فتح الباري، دار المعرفة، 564/11.
- 13- الخطاب، م. (1412) مواهب الجليل، ط3 بيروت: دار الفكر، 4/1.
- 14- ابن حنبل، أ. (2001) المسند، ط1 بيروت: مؤسسة الرسالة، 438/14، 513.
- 15- الحناينة وأخرون، أ، نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة في التشريع الأردني، دراسات ، علوم الشريعة والقانون ، المجلد 42، العدد 3، 2015
- 16- حيدر، ع، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، بيروت: دار الكتب العلمية، 115/1.
- 17- حسين، أ. الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، ط1 القاهرة: مؤسسة الثقافة الجامعية، ص6.
- 18- الخطيب، ج. (1427) إعداد الرسائل الجامعية وكتابتها، ط1 الأردن: دار الفكر، ص89، 90.
- 19- الخفيف، ع. الملكية في الشريعة الإسلامية، ص20.
- 20- الخويطر، ط. (1420)، المال المأخوذ ظلماً، الرياض: دار اشبيليا، 464/1.
- 21- أبو داود، س. سنن أبي داود، بيروت: دار الكتاب العربي، 331/3.
- 22- الدريني، م. (1991)، الفقه الإسلامي المقارن، بحث حق الابتكار في الفقه الإسلامي والقانون، ط3: جامعة دمشق، ص 173، 273، 280، 310، 311، 338.
- 23- رشوان، ح. أصول البحث العلمي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص246.
- 24- رفعت، أ. (2014) أخلاقيات البحث العلمي، المملكة العربية السعودية: جامعة طيبة، بلا ص.

- 25- زاهر، م. (2003) لغز الإنتاجية العلمية للمرأة مستقبل التربية العربية، مجلد 9، عدد 30، ص316.
- 26- الزحيلي، م. (2006) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ط1 دمشق: دار الفكر، ج1، ص 298، 345، ج2، ص 706.
- 27- الزرقا، م. المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، بلا ص.
- 28- الزركشي، ب. (1985)، القواعد، ط2 الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية. ص343.
- 29- الزغبى، م. السراقات الفكرية وأثرها على المجتمع الثقافي، على الرابط الإلكتروني: <http://www.matarmatar.net/threads/8130>.
- 30- الزمخشري، م. (1407) الكشاف، ط3 بيروت: دار الكتب العربي، ج4، ص776.
- 31- زيتون، ك. (2004) منهجية البحث التربوي والنفسى بين المنظور الكمي والكيفي، ط1 القاهرة: عالم الكتب، ص58، 69.
- 32- أبو زيد، ب. (1412) ملكية التأليف، ط3: مجلة المجمع الإسلامي، عدد (2)، ص207.
- 33- زيدان: م. (1991) الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وعلاقته بكفائيتهم في تعليم الطلاب، مؤتمر الأداء الجامعي في كليات التربية الواقع والطموح، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، ص159.
- 34- سعود، ج. الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، على الرابط الإلكتروني: www.staft-imamu.edu.sa، ص5-7.
- 35- السلفيتي: زينب، الحماية القانونية لحق المؤلف في فلسطين - رسالة ماجستير - كلية القانون - جامعة النجاح الوطنية - بإشراف د. أمجد حسان.
- 36- الشاطبي، إ. الموافقات، ط2: دار المعرفة، 6/2.
- 37- شبير، م. (1427) المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط6 عمان: دار النفائس.
- 38- الشربيني، م. (1415) الاقناع، بيروت: دار الفكر، 534/2.
- 39- الشربيني، م. (1994) مغني المحتاج، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية، 194/4.
- 40- الصاوي، أ. حاشية الصاوي على الشرح الصغير، دار المعارف، 280/10.
- 41- الصنعاني، م. (1422) التنوير شرح الجامع الصغير، ط1 الرياض: مكتبة دار السلام، 208/2.
- 42- صوفان، م. (2012) دليل أخلاقيات البحث العلمي، دمياط: كلية العلوم، ص10.
- 43- ابن عابدين، م. (1992) حاشية ابن عابدين، ط2 بيروت: دار الفكر، 501/4.
- 44- عامر، ع. السراقات العلمية في ضوء الفقه والقانون، موقع: oram.islam-story.com.
- 45- ابن عبد البر، ي. (2000) الاستذكار، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية، 529/7.
- 46- عبد الرؤوف، ع. (2014) السرقعة العلمية (التعريف وطرق الكشف) بلا.
- 47- العز بن عبد السلام، ع. (1999) قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، بيروت: مؤسسة الريان، 11/1، 157/2، 260/2.

- 48- عبد السلام، ع. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، بيروت: دار المعارف.
- 49- عطوي، ع. أساليب البحث العلمي، مناهجه، أدواته، طرقه الإحصائية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 243.
- 50- عمر، م. (2013) شرح حديث " ألا أنبئكم بأكبر الكبائر"، شبكة الألوكة، على الرابط الإلكتروني: <http://www.alukah.net/sharia/0/48654>
- 51- عنانزة، م. (2017) مدى خضوع السرقة المعلوماتية للقواعد التقليدية، دراسات، علوم الشريعة والقانون، مجلد 4، عدد 4 .
- 52- الفيومي، أ. المصباح المنير، بيروت: المكتبة العلمية، ص 155.
- 53- القاسمي، م. (1418) محاسن التأويل، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية، 509/9.
- 54- قانون الإنتداب البريطاني (46) لسنة (1911) والمعروف بقانون حقوق الطبع والتأليف.
- 55- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم (82) لسنة (2002) ولائحته التنفيذية.
- 56- قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم (22) لسنة (1992).
- 57- قانون حق المؤلف الأردني المعدل رقم (23) لسنة (2014).
- 58- قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (49) لسنة (1972).
- 59- قحف، م. (2006) الوقف الإسلامي (تطوره، إدارته، تنميته) ط2 بيروت: دار الفكر المعاصر، ص 183.
- 60- ابن قدامة، م. المغني، مكتبة القاهرة، 7/4، 227/5.
- 61- القرافي، أ. الفروق، بيروت: عالم الكتب، 209/3، 216.
- 62- القرضاوي، ي. الرسول والعلم، ص 82.
- 63- القرطبي، م. (2003) الجامع لأحكام القرآن، الرياض: دار عالم الكتب، 338/2.
- 64- القرني، ع. (1997) طرق انتهاك الأمانة العلمية، رسالة الخليج العربي التي يصدرها مكتب التربية العربي لدول الخليج، ع64، السنة الثامنة عشرة.
- 65- قلعجي، م. موانع المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية والتشريعات الجزائية العربية، ص 6.
- 66- ابن القيم، م. (1411) إعلام الموقعين، بيروت: دار الكتب العلمية، 47/2.
- 67- ابن القيم، م. مفتاح دار السعادة، بيروت: دار الكتب العلمية، 278/1، 279.
- 68- ابن كثير، إ. (1419) تفسير القرآن العظيم، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية، 298/2.
- 69- الكردي، أ. (1400) حكم الإسلام في حقوق التأليف والنشر والتوزيع والترجمة، منشورة في مجلة هدي الإسلام الأردنية، العدد السابع والثامن، المجلد (25) ص 58.
- 70- مالك، م. (2004) الموطأ، ط1 الإمارات: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي، 1216/5.
- 71- الماوردي، ع. (1999) الحاوي الكبير، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية، 265/13.

72- محمد ، إ، فاعلية التشريعات الجنائية العربية في مكافحة الفساد، دراسات ، علوم الشريعة والقانون ، المجلد 43، ملحق 4 ، 2016 ،

- 73- مذكور، م. المدخل الفقهي الإسلامي، بلا، ص432.
- 74- مراد، ع. أصول البحث العلمي وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات، ص1416، 1452، 1466، 1466.
- 75- المرادوي، ع. الإنصاف، ط2 بيروت: دار إحياء التراث العربي، 192/10.
- 76- المرعشلي، ي. (2001) أصول كتابة البحث العلمي ومناهجه، ط1 بيروت: دار المعرفة، ص25.
- 77- مسلم، م. صحيح مسلم، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 91/1، 99 / 1255/3، 1681.
- 78- المطيري، ف. عقوبة التزيف في الفقه الإسلامي والقانون الكويتي، مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، عدد (35)، ص 592، 605.
- 79- ابن مفلح، إ. (2003) المبدع، الرياض، دار عالم الكتب، 101/9.
- 80- الموصلي، ع. (1937) الاختيار لتعليل المختار، القاهرة، مطبعة الحلبي، 109/4، 110.
- 81- المناوي، م. (1356)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط1 مصر المكتبة التجارية الكبرى، 437/1.
- 82- ابن منظور، ج. (1414) لسان العرب، ط3 بيروت: دار صادر، 333/5، 155/10.
- 83- الندوي، ع. الاستعراض الفقهي لحقي التأليف والطباعة.
- 84- ابن نجيم، ز. (1999) الأشباه والنظائر، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية، ص78.
- 85- نظام الموظفين، الشكاوى - في جامعة النجاح الوطنية - لائحة الجزاءات والصادر بقرار من مجلس الأمناء رقم (424) لسنة (2014).
- 86- نظام المجلس التأديبي الخاص بالهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية رقم (106) لسنة (2007).
- 87- النووي، ي. (1392) شرح النووي على مسلم، ط2 بيروت: دار إحياء التراث العربي، 84/2.
- 88- النووي، ي. بستان العارفين، دار الريان للتراث، ص16.
- 89- ابن هشام، ع، السيرة النبوية، شركة الطباعة الفنية المتحدة، 290/1.
- 90- هويدي، ف. دكتوراة للبيع. على الرابط الإلكتروني:
<http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/4/8/OPIN8.HTM>
- 91- ياقوت، م. أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، بلا.
- 92- ياقوت، م، البحث العلمي العربي معوقات وتحديات، بلا.